الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
-البويرة-
كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des Sciences Sociales et Humaines

جامعة البويرة

قسم: تاريخ

تخصص: تاريخ حديث

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

موسومة بـ:

الأوضاع الاقتصادية للجزائر في النصف الأول من القرن 16 م

من إعداد الطلبتين:

- باديس بشرى
- حمادي فاطمة الزهرة

تحت إشراف الأستاذ(ة):

د- حسيني عائشة

السنة الجامعية: 2021/2020م

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين الذي جعل لكل شيء قدرا،

وجعل لكل قدر أجلا، وجعل لكل أجل كتابا.

وصلى اللهم وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

يسرنا أن نتقدم بأسمى و أرقى عبارات الشكر و التقدير

إلى الأستاذة المشرفة "حسيني عائشة" و التي كان لها الفضل في تزويدنا

بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا البحث المتواضع و إلى أساتذة علم التاريخ

وإلى كل ما سعدنا من قريب أو بعيد

الإهـــــــداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع:

إلى ما كان سبب في وجودي

إلى امي الحبيبة إلى أبي الغالي

آطال الله في عمرهما إنّ شاء الله

إلى كل عائلتي من أعمامي وإخواتي كل واحد بإسمه

وكل من يعرفني من قريب أو بعيد

فاطمة

الإهـــــــداء

أهدي ثمرو هذا الجهد إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله ورعاهما،

وجزاهما كل خير.

إلى إخوتي كل باسمه ريمة، أحلام ولميس وإدريس

وابن أختي الكتكوت ريان.

إلى اساتذتي و زميلاتي وكل من كان له الفضل،

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد.

باديس بشرى

مقدمة

مقدمة

عرفت الجزائر أواخر القرن 15م تغيرات في الأوضاع العامة للبلاد نتيجة التنافس على الحكم الذي ظهر في البيت الزياني إضافة إلى تفكك الدولة وانقسامها إلى دويلات وإمارات صغيرة ولم يبق من نفوذها سوى العاصمة تلمسان، وهذا ما شجع الدول الأوروبية خاصة الاسبان على تنفيذ مخططاتهم الاستعمارية لشمال إفريقيا فبعد سقوط غرناطة 1492م وهجرة مسلمي الأندلس إلى السواحل الجزائرية ومطاردة الاسبان لهم مما جعل هذه الأخيرة تقوم باحتلال الجزائر التي كانت سببا في ارتباط الجزائر بالدولة العثمانية منذ 1518م، وكانت هذه الفترة مرحلة انتقال من جزائر مقسمة إلى دويلات إلى جزائر موحدة تحت نظام حكم واحد وهو الحكم العثماني وساعد هذا الانضمام على تطور أوضاع الجزائر خاصة الجانب الاقتصادي الذي يعتبر ركيزة لقيام ي دولة.

فمن أسباب اختيار موضوع النشاط الاقتصادي للجزائر في النصف الأول من القرن 16م ليكون موضوع التخرج هي الرغبة في معرفة النشاط الاقتصادي للجزائر في بداية الحكم العثماني، إذ يعتبر هذا الموضوع من أهم المواضيع التي شغلت اهتمام الباحثين وذلك لمعرفة اقتصاد الدولة في تلك الفترة وكيف كانت أحوالها.

ولدراسة موضوعنا طرحنا الإشكالية التالية: **كيف كان الوضع الاقتصادي في المرحلة الأولى من القرن 16م؟**

ومنها تفرعت عدة تساؤلات منها:

- ما هي الأوضاع العامة للجزائر قبل القرن نهاية القرن 15م ومطلع القرن 16م؟
- ما العوامل المتحكمة في النشاط الاقتصادي؟ وكيف كانت تؤمن مصادر الدخل؟
- كيف كانت الأوضاع الزراعية والصناعية في بداية الحكم العثماني؟
- كيف كانت التجارة ؟ وما طبيعة المبادلات التجارية؟

واعتمدنا على المنهج التاريخي الوصفي، التاريخي لسرد الأحداث أما الوصفي لوصف الوقائع والأحداث

وللإجابة على الاشكالية المطروحة تطرقنا لوضع الخطة المتكونة من مقدمة وأربعة فصول وخاتمة كحوصلة واستخلاص للمذكرة.

حيث جاء الفصل الأول تحت عنوان الأوضاع الاقتصادية للجزائر نهاية القرن 15م وبداية القرن 16م والذي يعتبر كفصل تمهيدي، قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث، تضمن المبحث الأول الأوضاع السياسية أما المبحث الثاني تناولنا فيه الأوضاع الاجتماعية، والمبحث الثالث أثر الأوضاع السياسية على الوضع الاقتصادي، وجاء الفصل الثاني تحت عنوان العوامل المتحكمة في النشاط الاقتصادي ومصادر الدخل، قسمناه إلى مبحثين، المبحث الأول العوامل المتحكمة في النشاط الاقتصادي والثاني مصادر دخل الخزينة الجزائرية، والفصل الثالث قد جاء تحت عنوان الأوضاع الزراعية والصناعية في الجزائر خلال القرن 16م حيث قمنا بتقسيمه إلى مبحثين، فالأول بعنوان الأوضاع الزراعية والثاني الأوضاع الصناعية، والفصل الرابع والأخير بعنوان التجارة حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول أنواع التجارة، والثاني المبادلات أما الثالث العملة.

وقد اعتمدنا في هذا الموضوع العديد من المصادر مثل مذكرات خير الدين التي أفادتنا في الفصل الأول خاصة في إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية، أما المرآة في الوضع الزراعي، والكثير من المراجع مثل أرزقي شويتام كتاب المجتمع الجزائري وفعاليته كما اعتمدنا كثيرا على كتب ناصر الدين سعيدوني مثل الجزائر في تاريخ العهد العثماني والنظام المالي.

ومن الصعوبات التي واجهتنا عدم القدرة على الإلمام بكل جوانب الموضوع وعدم التمكن من الحصول على مصادر باللغات الأجنبية، بالإضافة إلى مشكلة الكوفيد الذي منعنا من التنقل إلى المكتبات الوطنية.

الفصـــــل الأول

الأوضاع الاقتصادية للجزائر نهاية القرن 15م وبداية القرن 16م

- **مقدمة**
- **المبحث الأول**: الأوضاع السياسية
- **المطلب الأول**: سقوط غرناطة والهجرة الأندلسية
- **المطلب الثاني**: الاحتلال الاسباني
- **المطلب الثالث**: إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية
- **المبحث الثاني**: الوضع الاجتماعي
- **المطلب الأول**: لمحة عن الوضع الاجتماعي
- **المطلب الثاني**: الفئات الاجتماعية
- **المبحث الثالث**: أثر الأوضاع السياسية على الوضع الاقتصادي
- **المطلب الأول**: تأثير الهجرة الأندلسية
- **المطلب الثاني**: تأثير التحرشات الإسبانية
- خاتمة

مقدمة:

تعتبر الجزائر من الدول الكبرى في شمال إفريقيا حيث لعب هذا الموقع دور هام في الاقتصاد العالمي مما جعلها عرضة لمطامع الأجانب حيث تعرضت للاحتلال الإسباني قبل حلول العثمانيين بالمنطقة، وكان هذا عقب إنهائهم الحكم الإسلامي بالأندلس.

لم تكن بالمنطقة أي قوة بوسعها التصدي لهم إلى أن برز الإخوة بربروس حيث استنجد بهم الجزائريين ولاسيما بعد انضمامهم لدولة قوية كالدولة العثمانية التي عززتهم بإمدادات عسكرية ومادية مكنتهم من التصدي للاسبان في الجزائر، وكان لهذه التغيرات والحروب تأثير على شتى المجالات منها المجال الاقتصادي الذي أثرت فيه الأجناس الوافدة كالأندلسيين والأتراك بالإضافة للاسبان.

المبحث الأول: الأوضاع السياسية

المطلب الأول: سقوط غرناطة و الهجرة الأندلسية:

1 -سقوط غرناطة:

أدت جملة من الأسباب الداخلية والخارجية إلى ضعف الدولة الإسلامية بالأندلس وهوانها في رد الخطر المحدق بها، وعجلت مظاهر الصراع على الحكم بين أمرائها موتها الذي لطالما كان موتا بطيئا دام لسنوات طويلة، بل لمدة قاربت الثمانية قرون من الزمن[1] وقد كانت الأندلس تعيش فترة اضطراب وذلك لسقوط الحواضر الكبرى بيد النصارى الاسبان مثل طيطلة

[1] مريم بوحاوش، آثار سقوط الأندلس على بلاد المغرب الأوسط 6-10هـ/12-16م، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي الوسيط، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، 2014م-2015م، ص68.

478هـ/1085م، سرقسطة 512هـ/1118م وانهزام الموحدين في معركة حصن العقاب 609هـ/1212م [1].

ومن أهم أسباب ثبات غرناطة في وجه الاسبان مناعة الموقع، إضافة إلى قربها من المغرب وعدم وجود خطر يمنعهم من الاستعانة بإخوانهم في المغرب وبقية الشمال الإفريقي وسرعة تلبية المساعدة، أيضا اجتمعت في مدينة غرناطة كل القوى التي برعت في الميدان الحربي أو المدني حيث كان منهم رجال الحرب الذين صمموا على الوقوف والاستعداد والتضحية ومنهم نخبة كبيرة من العلماء والصناع الذين ساهموا في ازدهار مملكة غرناطة وتقدمها والذي جمع هذه الطاقات ودفعها للوقوف مجتمعة ومستعدة هو الدين الإسلامي الذي وهب هذه المعاني معنى حي وحياة حقيقية، ولكن رغم هذه الأسباب إلا أنها لم تصمد أكثر من قرنين من الزمن، فما إن ساعدت الأوضاع اسبانيا على النهوض بزمام أمورها وتوحيد نظامها انقلبت على عهود السلام التي أبرمتها مع ملوك العرب[2] ولما اجتمعت الأسباب سارعت غرناطة للزوال[3] وفي أكتوبر 1493م وطأت أقدام آخر ملوك غرناطة محمد الثاني عشر أرض إيبيريا للمرة الأخيرة[4].

2-الهجرة الأندلسية إلى افريقية الشمالية:

ابتدأت الهجرة الأندلسية في أواسط القرن 15م بسبب الاعتداء الإسباني على المسلمين هناك، فالتجأ الكثير منهم إلى مدن إفريقيا الشمالية، فصار الإسبان يطاردونهم في البحر وصارت سفن عدة دول أوروبية تشن الغارات في البر والبحر فكانت النتيجة أن اتخذت

---

(1) حنيفي هلايلي، أبحاث ودراسات في التاريخ الأندلسي المورسكي، دار الهدى للنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، ص40.

(2) مريم بوحاوش، المرجع السابق، ص69-70.

(3) مريم بوحاوش، المرجع السابق، ص69-70.

(4) كورين شوفالييه، الثلاثون سنة الأولى لقيام دولة مدينة الجزائر 1510م-1514م، تر: جمال حمادنة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007م، ص9.
انظر الملحق رقم 1.

الجالية الأندلسية مع إخوانهم الجزائريين يدافعون عن مراكبهم وسواحلهم، وصاروا يغيرون في البحر على الإفرنج فعمت الفوضى، وبعد سقوط غرناطة 1492م خرج منها آخر ملوك بني الأحمر الذي توفي بفاس وضيق الاسبان على المسلمين هناك واستغاثوا بخير الدين بربروس فشرع هذا الأخير بإرسال المراكب الثقيلة إلى سواحل الأندلس الشرقية فنزل كثير منهم بالجزائر فأكرم مثواهم ورحب بهم أهل الوطن واختاروا بأنفسهم الأمكنة[1].

المطلب الثاني: الاحتلال الاسباني

1 -**أسباب الغزو الاسباني:**

سبب ديني: أحدث سقوط القسطنطينية في يد المسلمين أثرا كبيرا في نفوس المسيحيين، وكان رجل الدين خيمينس يعد رجلا عدائيا أراد مواصلة الحروب الصليبية ابتداء من تطهير الوجود الإسلامي في الأندلس ونقل الحرب إلى شمال افريقيا [2].

سبب اقتصادي: بعد طرد المسلمين واليهود من الأندلس تعرضت اسبانيا إلى انهيار اقتصادي لأنهم كانوا يشكلون العمود الفقري للاقتصاد في الأندلس وتعطل بذهابهم الإنتاج وغابت وسائل التصنيع لهذا توجه زعماء البلد إلى اكتساح بلاد المغرب وحاجة المغرب الأوسط لوضع حد للازمة عن طريق الاستفادة من موارده المتنوعة[3].

---

(1) نور الدين عبد القادر، صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، دار الحضارة، بئر التوتة، الجزائر، 2006، ص61.

انظر الملحق رقم 2.

(2) عبد القادر فكاير، الغزو الاسباني للسواحل الجزائرية 910هـ-1206هـ/1505م-1792م، دراسة تتناول الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الجزائر، ص19.

(3) نفس المرجع، ص19.

الدافع الاستراتيجي: الموقع الاستراتيجي الهام الذي يتمتع به البحر المتوسط بالنسبة للقارات الثلاث التي تحيط به لهذا سعى ملوك الاسبان إلى احتلال المغرب الأوسط حتى تتمكن من الهيمنة على الجزء الغربي الهام[1].

العسكري: كان لضعف الأسلحة لدى سكان شمال افريقيا دور في نجاح الاسبان من احتلال المغرب خاصة المغرب الأوسط[2].

2 -**الغزو الاسباني لموانئ الجزائر:**

لم يتوصل الإسبان إلى احتلال بعض أجزائها إلا باستغلال الضعف والانحطاط الذي عرفته الجزائر في أواخر الدولة الزيانية فدخل أمراؤها في صراع[3] فانقسمت على نفسها إلى إمارات صغيرة متفككة متناحرة، أمثال إمارة جبل كوكو ببلاد القبائل والإمارة الحفصية بقسنطينة وإمارة الذواودة بالحضنة والزاب، وإمارة بني جلاب بتقرت ووادي ريغ، وإمارة بني بزناسن وفقيق بالحدود الغربية، وإمارة الثعالبة بجزائر بني مزغنة ومتيجة [4].

وشجع هذا التفكك الاسبان لغزو الموانئ والمدن الساحلية والسيطرة عليها واحدة تلو الأخرى وفق مشروع استعماري واسع يهدف إلى استعمار الغرب بأكمله ممهدين له بحركة جوسسة واسعة، فكلف الكاردينال خمينس شخصا يدعى لوراندودي باديا بمهمة الجوسسة في مملكة تلمسان الزيانية وذهب اليها في زي تاجر مسلم، وبصحبته البندقي الإيطالي، وبقي ما يقرب عام جمع المزيد من المعلومات ثم شرعت اسبانيا في اعداد خطة الغزو واحتلت كل من:

- **المرسى الكبير ووهران**: ففي شهر سبتمبر عام 1505م أعد الملك الاسباني فرديناند حملة عسكرية بقيادة "دون دياقو فيرديناندیز" وكلفه بالهجوم على المرسى الكبير الذي كان يستقر

---

(1) عبد القادر فكاير، المرجع السابق، ص19.

(2) نفس المرجع، ص19.

(3) أحمد الشريف الأطرش السنوسي، تاريخ الجزائر في 5 قرون، ط1، دار البصائر للنشر والتوزيع، ص57-58.

(4) يحيى بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، ج2، 2009م، ص8.

به عدد كبير من مسلمي الأندلس المطرودين. فهجم عليه يوم 9من نفس الشهر واحتله بعد معارك دامية وبمساعدة بعض الخونة وارتكبوا مجازر رهيبة وبعد حوالي 5 سنوات وجه الاسبان ضربتهم الثانية الى مدينة وهران فأعدوا حملة ضخمة خرجت من قرطاجنة بإسبانيا يوم 16 ماي 1509م بقيادة الكردينال خمينس ووصلت إلى وهران يوم 19 من نفس الشهر واستولت عليها وفعلوا مجازر بالمنطقة[1].

احتلال بجاية: انطلق الأسطول الإسباني إلى بجاية التي كانت تخضع لأمير حفصي تابع لإمارة قسنطينة الحفصية يدعى عبد الرحمان بقيادة بيدرونافارو الذي وصل يوم 5 جانفي 1510م واحتلوها وفتكوا بأهلها وخربوا الكثير من المعالم الأثرية[2].

خضوع مدينة الجزائر: بعد أن أصبح الاسبان على مقربة من مدينة الجزائر بتواجدهم ببجاية ووهران ارادوا ان يظهروا للاسبان رغبتهم في السلام، فأرسلوا وفدا إلى بيدرو نافارو تعهد لهم بإطلاق سراح الأسرى المسيحيين ومسالمة للقواة الاسبانية في البحر ودفع إتاوة مالية سنوية للاسبان مقابل هذا لا يعترض سكان مدينة الجزائر للأذى من طرف الاسبان، وسافر وفد آخر إلى إسبانيا سنة 1511م وتنازل للاسبان عن الجزر الساحلية[3] الواقعة في مدخل البناء، وفي هذه الجزيرة بنى "بيدرو نافارو" أحد قراصنة الاسبان حصنا نصب به المدافع الموجهة إلى مدينة الجزائر على بعد ثلاثمائة متر، وكان هذا الحصن مصدر اعتداءات مستمرة ضد سكان مدينة الجزائر[4].

---

(1) يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص9-8.

(2) صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي 1814م-1830م، دار هومة، الجزائر، 2014م، ص31.

(3) يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص10.

(4) مبارك بن محمد الهلالي الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، مكتبة النهضة الجزائرية للنشر، ج3، بيروت، لبنان، ص43.

إخضاع مستغانم: شعر أهل مستغانم بالخطر فأعلنوا الولاء والطاعة للاسبان بوهران عام 1511م، وبذلك تحكم الاسبان في سواحل الجزائر الشرقية والغربية، كما اخضعوا إمارة بني زيان بتلمسان[1].

المطلب الثالث: إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية

كانت بدايات الحكم التركي في الجزائر بصفة شبه سلمية بطلب من الأهالي أنفسهم الذين كانوا يستغيثون بالأتراك المغامرين ليصدوا عنهم العدو الاسباني الذي استولى على سواحل البلاد، وهذا الاستنجاد لم يوجه إلى اسطنبول بل وجه إلى الإخوة بربروس[2]، لكن الخلافة العثمانية أخذت على عاتقها إعادة بناء قوة العالم الإسلامي كما حافظت على إسلام وعروبة سكان شمالي إفريقيا من أخطار الغزو الصليبي الاستعماري الأوروبي الذي حملت لواءه اسبانيا والبرتغال والمنظمة المعروفة باسم فرسان "القديس يوحنا" والتي اتخذت من جزيرة مالطا مستقرا ومقاما وكان من أهداف هذا الغزو قطع الطريق أمام الأندلسيين الفارين وعزلهم داخل إسبانيا، أما الأحداث السياسية للجزائر التي كانت تتأرجح بين الضعف السياسي والتجزئة استطاع "عروج وخير الدين بربروس" النجاح في مجابهتها مع النظام الاجتماعي السابق، حيث وضعا حدا للانتهاكات وثورات القبائل وتمكنا من إرساء إستراتيجية وتحالف بين العثمانيين وشيوخ الطرق الدينية ضد العدو المشترك[3] وكانت البداية بفتح المدن التي كانت تحت اضطهاد الإسبان:

استرجاع مدينة جيجل: بعد أن ذاع صيت الإخوة بربروس في البحر ونجاحهم في إنقاذ الأندلسيين من الإسبان، اتصل بهم أهالي المدينة لدفع الخطر الأجنبي عنهم وهو الخطر

---

(1) يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص10.

(2) حميد بن زيان بن أشنهو، دخول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر، الجزائر، ص28.

(3) محمد بن سعيدان، التطورات السياسية والإقتصادية لإيالة الجزائر خلال القرن 17م، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي الياس، سيدي بلعباس، 1439هـ-1440هـ/2018م-2019م، ص18-19.

الإسباني، لبت الحامية التركية النداء[1]، حيث تم استعمال حيلة من طرف خير الدين وهي التنكر في السفن الإسبانية ونشر الرايات الصليبية، وتوجهوا إلى جيجل، ففتح الكفار الحصون ظنا منهم أنهم سفن اسبانية جاءت لمساندتهم، وفجأة خرج البحارة إلى الساحل، واضطربت صفوف الاسبان وولوا منهزمين، وتمكن الأتراك من فتح القلعة وفتح المدينة سنة 1514م[2].

استرجاع مدينة الجزائر: بعد تمركز الإخوة بربروس بمدينة جيجل فكر أعيان مدينة الجزائر الاستنجاد بهم لكن سالم التومي عارض ذلك في البداية إلا أنه اضطر إلى القبول تحت ضغط الرأي العام، واستدعوا عروج وخير الدين عن طريق وفد مبعوث إليهم ليحررهم من قلعة البنيون، وكانت فرصة لبداية السيادة التركية، ولما وصل عروج وخير الدين إلى المدينة سنة 1516م نصب عروج المدافع تجاه المعقل الاسباني وأطلق النيران على حصن البنيون لكنه فشل في تدميره، وهذا ما أدى إلى النيل من سمعة عروج، وكان قد أحس بخيانة سالم التومي فقتله وأصبح سلطانا على مدينة الجزائر، واستمر القتال مع الاسبان وتابع عروج فتح المدن واحدة تلو الأخرى، ففتح شرشال وتنس وتلمسان وأثناء عودته إلى الجزائر توفي بالواد المالح بنواحي عين تموشنت سنة 1518م[3].

انتشر خبر وفاة عروج وسط أتراك مدينة الجزائر الدين أصيبوا بهلع كبير وأعلن أخوه خير الدين نفسه ملكا بعد سماعه الخبر[4]، لكن الجزائريون بعد تحققهم من يأس العدو أظهر بعضهم الاستغناء عن الأتراك، بالإضافة إلى التمردات، جمع خير الدين أعيان البلاد وأخبرهم

---

(1) عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام (من 920هـ/1514م إلى 1216هـ/1830م)، دار الأمة، ج3، الجزائر، 2014، ص36.

(2) مجهول، مذكرات خير الدين، تر: محمد دراج، دار الأصالة، ط1، الجزائر العاصمة، 1431هـ/2010م، ص 72.

(3) عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962م، دار المعرفة، باب الواد، الجزائر، ج2 ، 2009م،ص46-47-48.

(4) مجهول، الأسرى الأمريكان في الجزائر: 1785م-1797م، تر: علي تابليت، المعهد العالي للترجمة، الجزائر، نوفمبر 2007، ص28.

انظر الملحق رقم 2.

برغبته عن الرحيل، فأبى عليه مجلس الأعيان وبعد المناقشة اقترح علهم خير الدين فكرة إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية، فاستصوبوا رأيه وقبلوا بذلك، فكتب خير الدين محضرا للسلطان العثماني اشتمل تفاصيل الحوادث الجزائرية ورغبتهم في الانضمام للدولة العثمانية[1].

لم يتأخر كثيرا جواب السلطان العثماني فقد أعلم خير الدين وأهل مدينة الجزائر بالقبول بضم الجزائر وتكون تحت حماية الدولة العثمانية. ولقب خير الدين لقب (باي لرباي) أي باي البايات باعتباره الرئيس الأعلى لكل البايات الذين يتولون الحكم في بلاد الشمال الإفريقي وخول السلطان (دولة باي لرباي) أن تضرب السكة باسمها وذلك علامة الاستقلال التام ضمن الإمبراطورية العثمانية[2].

(1) عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، المرجع السابق، ص45-46.

(2) أحمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا 1492م-1792م، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، قسنطينة- الجزائر، ص198.

المبحث الثاني: الوضع الاجتماعي

المطلب الأول: لمحة عن الوضع الاجتماعي

يتصف الوضع الاجتماعي للجزائر أثناء العهد العثماني بتمايز السكان حسب نمط معيشتهم وأسلوب حياتهم واختلاف مصادر رزقهم وطبيعة علاقاتهم بالحكام وهذا ما يساعد على تصنيفهم إلى عدة طوائف وجماعات، حيث كانوا ينقسمون إلى مجموعات منهم الأتراك والحضر والأندلسيين والبرانية والدخلاء[1]، ومن التطورات الايجابية للحكم التركي هو تخفيف الانقسامات الداخلية في المغرب الأوسط فقد انتهى عدم الثقة القديم بين المناطق الريفية والحضرية وما كان يترتب عنه من انعزال المدينة عن المجال الطبيعي من حولها، وبالنتيجة فإن مدينة الجزائر وإلى حد أقل مدنا مثل قسنطينة وتلمسان قد أدت أدوار المراكز الاقتصادية والثقافية والفكرية التي كانت تؤديها في أيام الرومان، وفي الوقت نفسه فان الحرص السياسي للأتراك في الحكم بواسطة التأقلم ببعض الاختصاصات الاجتماعية التي تختلف عن الاختصاصات الحكومية[2].

المطلب الثاني: الفئات الاجتماعية

1-**جماعة الحضر**: تتكون من الأندلسيين والأشراف:

-**الأندلسيين**: شكل المهاجرون الأندلسيون جماعة خاصة من جماعات الحضر وقد حل عدد كبير منهم بالبلاد الجزائرية فارين من الاضطهاد الاسباني عقب سقوط غرناطة، آخر معاقل المسلمين بالأندلس في سنة 1492م. واستمرت موجات الهجرة بعد ارتباط الجزائر بالدولة

---

(1) ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي بو عبدلي، الجزائر في التاريخ العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م.

(2) وليم سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تقديم وتعريب: عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006م، ص99.

العثمانية وتزايد عددهم بشكل كبير[1].وكانوا يتقنون الزراعة والصناعة والأعمال الإدارية بشكل جيد، كما عملوا في الدباغة وصنع الأسلحة[2].

-**الأشراف**: تتميز عن باقي الحضر بانتسابها إلى آل البيت حسب التقاليد المتعارف عليها، فقد اشتهر أغلب أفرادها بالتقوى، وهذا ما أكسبهم احتراما وتقديرا لدى السكان والحكام، فخصهم بعض الدايات بالعطايا والمساعدات[3].

2-**الأتراك**: قسم هايدو الأتراك إلى صنفين: صنف الأتراك الذين يأتون إلى الجزائر يوميا من الإمبراطورية العثمانية بحثا عن الثروة خاصة في ميدان القرصنة، ويأتون من الأناضول أو تركيا الآسيوية، وأتراك أوروبا لا ينتمون إلى الانكشارية بل يعيشون في عملهم وصناعاتهم[4].

والصنف الثاني أتراك العقيدة الذين يعرفون "بالأعلاج" هم أكثر عددا من الأتراك الأصليين، ومن أسباب تخليهم عن دينهم واعتناقهم الإسلام الإرادة في التخلص من العبودية فهم من الأسرى الذين استولى عليهم رياس البحر. كان الأتراك يشجعونهم على الانضمام إليهم، وبعد تحرر هؤلاء العبيد واعتناقهم الإسلام تنشأ علاقة وثيقة بينهم وبين أسيادهم تشبه علاقة الأبناء والآباء بحيث إذا مات علج دون أن يترك وريثا تعود أملاكه إلى السيد الذي حرره وإذا مات السيد المحرر دون أن يترك وريثا فإن الأعلاج هم الذين يرثوه[5].

3-**البرانية**: كلمة برانية مأخوذة من الدارجة أو اللهجة المحلية الجزائرية و"برا" تعني خارج والبراني هو الغريب، أما "تال شوفال" ويقول أن كلمة براني تعني الأفراد أو الجماعات الوافدة من الخارج أي، تتشكل هذه الطبقة من الأفراد الذين قدموا إلى مدينة الجزائر من مختلف أنحاء

---

(1) أمين محرز، الجزائر في عهد الأغوات (1659م-1671م)، دار البصائر للنشر والتوزيع، ص151.

(2) عزيز سامح آلتر، الأتراك العثمانيين في إفريقيا الشمالية، تر: محمود علي عامر،ط1، دار النهضة العربية، 1989م، ص146.

(3) شهيرة شريف، النشاط الاقتصادي للمجتمع الجزائري خلال العهد العثماني 1518م-1830م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017م-2018م، ص22.

(4) صالح عباد، المرجع السابق، ص356.

(5) نفس المرجع، ص356.

البلاد الجزائرية قصد العمل والإقامة بها، وقد عرفوا بمواطنهم الأولى وانتسبوا إلى أصولهم الريفية، ومن أهم هذه الجماعات نجد الجيجلية، المزابية، القبائل، البساكرة، الأغواطيين، حيث كان الجيجلية يشكلون جماعة من جماعات البرانية الذين وفدوا من وطن جيجل شرق الإيالة، وقد حضي العنصر الجيجلي بمكانة خاصة. أما بنو مزاب فقد كانوا يحتكرون قسما هاما من النشاطات التجارية وهم أغنى المجموعات البرانية[1].

4- **الدخلاء:** هم العناصر الأجنبية عن المجتمع الجزائري مثل التجار الأجانب، القناصل الأوربيين ورجال البعثات الدينية، جماعات الأسرى المسيحيين اللذين كانوا يمثلون الأغلبية الساحقة من هذه العناصر الدخيلة. وقد كان الأسرى التابعون للبايلك أو الذين يمتلكهم الخواص يكلفون بأعمال مختلفة مثل العمل في ورشات بناء السفن ومقالع الحجارة ومصانع الأسلحة وغيرها، ومنهم من يشتغل في البساتين أو بالخدمة في المنازل والمقاهي والحانات، يتقاضون مقابل ذلك علاوات شهرية وهدايا متنوعة في المواسم والأعياد، أما القناصل ومبعوثي الدولة الأوربية وممثلي الشركات والوكالات التجارية الأجنبية ورجال الدين فكانوا يعيشون في معزل عن باقي السكان لا يخضعون للمعاملات المالية والأحكام القضائية المعمول بها في البلاد[2] .

ـ اليهود اللذين يمثلون عنصرا اجتماعيا لا يمكن تجاهله في الجزائر وهم موجودين منذ أزمان بعيدة، حيث عرفت الجزائر زيادة في عددهم بهجرات من مناطق أوروبية مختلفة، لكن أهم الهجرات كانت من الأندلس. وارتفع شأنهم الاقتصادي[3] من خلال معاملاتهم مع الرياس حيث يقومون بشراء وبيع البضائع والغنائم التي يحصل عليها رجال الجيش، حيث كانوا يقومون بدور الوساطة في كل العمليات التجارية إلى درجة أن من الصعب على أي عربي أن يبيع دجاجتين بدون وساطة مأجورة من أحد اليهود[4].

---

(1) سارة عبدات، عيسو عائشة، النشاطات المتعلقة بالملكية العقارية بمدينة الجزائر وفحوصها خلال فترة الدايات (1671م-1830م)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2015م-2016م، ص72-74-73.

(2) ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 104-105.

(3) مؤيد محمود حمد المشهداني، المرجع السابق، ص427.

(4) عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1662م، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1997م، ص75.

المبحث الثالث: أثر الأوضاع السياسية على الوضع الاقتصاد

المطلب الأول: تأثير الهجرة الأندلسية:

يذكر المؤرخون أن الجزائر عرفت تقهقر اقتصادي في القرن15 م من تخريب للمدن وفقر الأرياف من سكانها، بحيث أصبحت بجاية عبارة عن كوم من الأنقاذ اثر تدمير النصارى لها إلا أن الأوضاع تحسنت في القرن 16م[1]، وكان اقتصاد الجزائر مبني على الزراعة حيث كانت هي المورد الرئيسي لمعيشة غالبية السكان، إلا أنها تميزت بالبساطة[2].

وفي أواخر القرن 15م حاول الثعالبة بعد أن استقروا بالجزائر أن يعيدوا مكانتهم التجارية فوطدوا علاقاتهم مع الدول الأوربية الواقعة على شواطئ البحر الأبيض المتوسط، وكانت هذه التجارة تدر على البلاد بالخيرات الكثيرة، واستفادت منها الطبقة الحاكمة التي أصبحت تمثل البرجوازية إلا أن هذا لم يدم حتى زاد الضعف الاقتصادي في المدينة ، ولم يشجع الحكام الثعالبة السكان على الصناعة التي كانت بسيطة للغاية[3] إلا أن بفضل الهجرات الأندلسية عرفت الجزائر انتعاشا ملحوظا ، حيث طوروا تقنيات الري وأدخلوا محاصيل زراعية جديدة[4]، وبعثوا مدنا من أنقاذها بعد أن أصابها الاضمحلال مثل مدينتي جيجل وشرشال، حيث أثرت العناصر الأندلسية في الحياة الاقتصادية وتمكنوا من المشاركة في الأعمال التجارية[5].

---

(1) ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص44.

(2) حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر العثماني، ط1، دار الهدى، ص152.

(3) علي عبد القادر حليمي، مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830م، ط1، ص266.

(4) أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعالياته 926هـ-1246هـ/1519م-1830م، دار الكتاب العربي، القبة، الجزائر،2009م، ص313.

(5) ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص98.

المطلب الثاني: تأثير التحرشات الإسبانية

استغل الاسبان الضعف والانحطاط الذي عرفته الجزائر أواخر عهد الدولة الزيانية[1]، حيث انطلقت أرماد اسبانية في 1505م للعمل وبسرعة استولت على المرسى الكبير ووهران وبجاية، أما بقية الموانئ الجزائرية وأهمها دلس وشرشال فقد قبلت الجزية والتخلي على نشاط القرصنة وهذا ما أدى إلى الضعف الاقتصادي، وفي 1510م وقعت مدينة الجزائر بدورها اتفاقية سيادة "فرديناند"حيث وصل القائد الإسباني بدرو نافارو[2] وقبلوا الجزية، وقد امتص سكان مدينة الجزائر ليس فقط من هذا الخنجر المسلط على رقابهم، ولكن من التدخل الإسباني في تجارتهم، وقد كان انعكاس ذلك سلبيا على المبادلات التجارية التي تتم بين الجزائر وأوربا[3].

(1) عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ- الجزائر عامة ما قبل التاريخ إلى 1962م، دار المعرفة ، ج1، ص189.

(2) وليام سبنسر، المرجع السابق، ص35.

(3) صالح عباد، المرجع السابق، ص16.

خاتمة الفصل الأول

أدى سقوط غرناطة إلى هجرة مسلمي الأندلس إلى شمال إفريقيا وخاصة الجزائر التي وجهت إليها الأنظار الاسبانية التي تحولت فيما بعد إلى تحرشات إسبانية على السواحل الجزائرية، مما جعل سكانها يستنجدون بالعثمانيين عن طريق الإخوة بربروس وكانت النتيجة إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية من أجل تحرير البلاد من الغزو الإسباني.

وانعكست هذه العوامل على الأوضاع منها الاجتماعية والاقتصادية، حيث ظهرت العديد من الفئات الاجتماعية الجديدة، أما من الناحية الاقتصادية فقد تأرجح بين الإيجابي والسلبي، فالإيجابي تمثل في دور الأندلسيين في إنعاش الاقتصاد، أما السلبي فتمثل في التخريب الذي عرفته مختلف المدن الجزائرية.

الفصـــــل الثـــاني

العوامل المتحكمة في النشاط الاقتصادي ومصادر الدخل

- **مقدمة**
- المبحث الأول: العوامل المتحكمة في النشاط الاقتصادي
- المطلب الأول: نظام الحكم
- المطلب الثاني: النظام المالي
- المبحث الثاني: مصادر دخل الخزينة الجزائرية
- المطلب الأول: البحرية الجزائرية ودورها في انعاش الخزينة
- المطلب الثاني: الضرائب
- المطلب الثالث: إتاوات الدول الأجنبية والهدايا القنصلية
- خاتمة

مقدمة

كان الدخول العثماني للجزائر سبب في تغيير النظام الداخلي بحيث أصبحت كل البلاد تحت حكم هذا النظام الذي شملها من الشمال للجنوب ومن الشرق إلى الغرب وانعكس هذا على كل المجالات خاصة النشاط الاقتصادي الذي هو موضوع الدراسة، بالإضافة إلى ما كانت تعتمده الدولة من مصادر دخل لإنعاش الخزينة.

المبحث الأول: العوامل المتحكمة في النشاط الاقتصادي

المطلب الأول: نظام الحكم

كانت الجزائر في أول عهد الأتراك تحت سلطة حاكم يسمى باي أو باي البايات وكان له التصرف المطلق بالمملكة الجزائرية وهذا اللقب يمنحه سلطان الدولة العثمانية لأمير مع كسوة الشرف تسمى قفطان[1]، وكان حكام بلاد الجزائر في عهد البيلربايات مخلصين لحكومة الباب العالي باستانبول، ممتثلين للسلطان العثماني[2]، وكان هذا العصر أي عصر البايلربايات من أزهى العصور لأنه عاصر فترة السلاطين العظام والملاحظ خلال هذه الفترة توطد الحكم العثماني بالجزائر ووضع الأسس التي سوف يرتكز عليها طوال التواجد التركي في الجزائر[3].

وكان البيلربايات مستقلين بالحكم رغم اعترافهم بسيادة السلطان العثماني، إذ كانوا يمارسون سلطتهم بأنفسهم أو بواسطة خلفائهم يعينونهم في حالة انشغالهم عن إيالة الجزائر، وقد تميز عددهم بازدياد التدخل الاسباني وتكثيف الغارات البحرية على مدينة الجزائر إلا أن جميعها باءت بالفشل، وكان البيلربايات من كبار رجال الدين الذين يعود الفضل إليهم في تنظيم القوة البحرية العثمانية وفي التفوق البحري العثماني في المنطقة القريبة للبحر الأبيض

(1) نور الدين عبد القادر، المرجع السابق، ص76.

(2) عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، المرجع السابق، ص16.

(3) حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص130.

المتوسط[1]، حيث تميز هذا العصر بالازدهار في النواحي الاقتصادية والتعليمية وغيرها، وباستقرار الحكم بفضل جهود عروج وخير الدين[2]، حيث ذكرت العديد من الدراسات على أن البيلربايات تمكنوا من أن يجدوا لأنفسهم قاعدة شعبية تساعدهم في مهامهم السياسية والعسكرية مما أفضى على عهدهم نوعا من الاستقرار والهدوء فقد كان لتمسكهم بمبدأ تحرير البلاد من بقايا الاحتلال الاسباني قاعدة أساسية أكسبتهم الاحترام والتقدير في نظر السكان[3]، حيث جمع معظم البايلربايات بيت وظيفة البيلرباي ومنصب قبطان باشا والسبب في ذلك أن البحر كان طريق اتصال بين اسطنبول وشمال افريقيا، كما أن في هذا العهد استطاع البيلرباي السيطرة على القوتين الأساسيتين في الجزائر وهي الانكشارية (القوات البرية) وطائفة رؤساء (قوات البحرية)، وفي هذا العهد امتد الحكم العثماني في الجزائر وتونس وطرابلس وانتهى بوفاة العلج علي[4].

المطلب الثاني: النظام المالي

كان النظام المالي يقوم على تنظيم محكم لمصادر الدخل ووجوه الإنفاق ويخضع لإجراءات فعالة لضبط حسابات الخزينة العامة "بيت المال" التي أصبحت ذات أهمية لنظام الحكم بالإيالة الجزائرية، ونظرا لمكانة القضايا المالية فقد اكتسب الخزناجي أهمية ومكانة مرموقة أهلته لأن يكون الشخصية الثابتة في جهاز الدولة، وأوكل إليه التصرف في ودائع الخزينة ومراقبة سلك العملة وتحديد قيمتها ووضعت تحت تصرفه الخزينة ومراقبة سك العملة وتحديد قيمتها، وكذلك كان تحت تصرفه مجموعة من الموظفين والكتيبة والمستخدمين كالمكتابجي صاحب الدولة والدفتردار أو وكيل الحرج الكبير المكلف بتسجيل مصادر دخل

(1) حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص130.

(2) نور الدين عبد القادر، المرجع السابق، ص57.

(3) حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص131.

(4) نفسه ص132.

الخزينة ووكيل الحرج الصغير الذي يسجل غنائم البحر ورسوم الجمارك بالإضافة إلى أمين السكة ومساعديه من اليهود وهم العيار والوزان، والجدير بالذكر أن اصدار العملة كان يتم بأمر من الداي وبإشراف من الخزناجي[1].

ومنذ سنة 1520م، أي يوم أن أذن السلطان سليم الأول لبيلرباي خير الدين باستقلال الجزائر في ميزانيتها واتخاذ السكة الجزائرية وطبع النقود وهي دائما باسم السلطان العثماني[2] وقد امتازت العملة الجزائرية أنذاك بتنوع مادتها واختلاف قيمتها فهناك العملة الذهبية كالسلطاني أو سكة الجزائر، وهناك العملة الفضية المتمثلة في زوج بوجو أو دورو الجزائر أو في ريال بوجو وربع بوجو وثمن وبوجو بالإضافة إلى الموزونة وزوج موزونة وريال درهم المعروف ببدقة شيك المستعمل في العمليات الحسابية ونصف بدقة شيك والصايمة، أما النقود البرونزية والنحاسية فهي متنوعة وكثيرة التداول[3].

إلا أن هذه الأنواع تعرضت لصعوبات بفعل مزاحمة النقود الأجنبية مثل النقود الاسبانية بسبب هجرة الأندلس واليهود الاسبان الذين كانوا متواجدين في المدن الجزائرية مثل وهران ومن أهم هذه العملات لدينا الدوكة، الدورو الريال اضافة إلى عملات أخرى كالفرردار البرتغالي والفرنك الفرنسي فضلا عن نقود المغرب الأقصى والنقود العثمانية[4].

---

(1) ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، الجزائر في ...، المرجع السابق، ص26-26.

(2) عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، المرجع السابق، ص20.

(3) ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، الجزائر في ...، المرجع السابق، ص26-26.

(4) نفسه، ص27.

المبحث الثاني: مصادر دخل الخزينة الجزائرية

المطلب الأول: البحرية الجزائرية ودورها في إنعاش الخزينة

كانت الغنائم البحرية مصدر دخل للخزينة وثراء لبعض الدايات ورياس البحر[1] حيث كان للدايات خمس الغنائم[2] وهذا ما جعلهم من الأثرياء، وكانت القرصنة وسيلة لاكتساب الرزق والعيش ومصدرا قويا لمصارعة الدول الأوروبية، وكانت البحرية تظم في صفوفها إضافة إلى الأتراك الأجانب المتطوعين وأغلبهم من المرتدين الأوربيين المعتنقين للإسلام[3].

وظل الجهاد البحري لمدة طويلة موردا للرزق ومصدرا للثروة وعاملا مهما في تنشيط الاقتصاد الجزائري، وخاصة اقتصاد مدينة الجزائر، وقد كان مهنة مربحة في نظر كثير من المؤرخين، وتنال الدولة من غنائمه حصة تتراوح بين السبع والعشر وتحظى ب12 بالمائة من أسعار السفن المحتجزة، وتضع تحت تصرفها كل الأسلحة المصادرة من عمليات الجهاد البحري باعتبارها غنائم حرب مشروعة[4].

وكانت عندما تجلب الغنائم إلى مدينة الجزائر تباع للسكان وتوزع قيمتها على ذوي الحقوق وكانت الخزينة تأخذ الخمس كما ذكرنا سابقا، إلا أن الخمس لم يكن تاما لأن الأشياء الثمينة كانت تأخذ قبل الاطلاع عليها، وكانت الحكومة تعلم بذلك لكنها تغض النظر[5].

---

(1) عمار عمورة، المرجع السابق، ص123.

(2) وليم سبنسر، المرجع السابق، ص125.

(3) عمار عمورة، المرجع السابق،ص123.

(4) ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، ص106.

(5) حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص80.

المطلب الثاني: الضرائب وعائدات بيت المال

1- الضرائب:

تعتبر الضرائب من المصادر الهامة لدخل الخزينة الجزائرية حيث كانت تمول من طرف الضرائب الشرعية التي تمثلت في أموال الزكاة، والعشور على المحاصيل الزراعية[1] حيث يقول وليم سبنسر أنها من الضرائب الأساسية وتدفع على كل منتجات التربة بالفضة، بالإضافة الحقي أو الطابو وهي ضريبة يدفعها المستفيدون في أراضي المخزن[2].

والغرامة التي تعتبر إضافة إلى ما تدفعه قبائل الرعية من عشور فإنها تخضع للغرامة أو السخرة، تقسم هذه القبائل من غير الأتراك والمرابطين أو الأشراف ومن غير موظفي المخزن إلى قبائل (الغرم) وقبائل (السخر). تتم السخرة عادة في أراضي البايلك أما الغرامة فهي ضريبة نقدية أو عينية غالبا ما كانت تدفع في بايلك الشرق عينا: الحيوانات من جمال وخيول وذلك بسبب نقص النقود لدى الأهالي[3].

وفي هذا الصدد يعطينا أحمد الشريف الزهار مثال عن طريقة استخلاص الضرائب حيث يأتي الخلفاء آخر الربيع فيخرجون معهم الأمحال ليستخلصوا الخراج والزكاة والأعشار وهكذا وضعت الجباية على المنهج الشرعي، فأما محلة الغرب فتخرج في أبريل وتقيم 4 شهور، ومحلة الشرق تخرج في اليوم الأول من الصيف وتقيم 6 شهور[4]، والعوائد التي هي هدايا إجبارية تقدم في المناسبات كالأعياد، وهناك اللزمة وهي ضريبة تؤخذ لتموين الجند في الأرياف، ورسوم الحكور أي كراء أملاك الدولة المفروضة على أراضي البايلك وضرائب

---

(1) عمار عمورة، المرجع السابق، ص119.

(2) وليم سبنسر، المرجع السابق، ص125.

(3) صالح عباد، المرجع السابق، ص347.

(4) أحمد توفيق المدني، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص35.

أراضي العرش التي تدفع مرة في السنة وخراج البايلكات الثلاث(قسنطينة، وهران، المدية)، وضرائب المكوس على الأسواق، بالإضافة الى رسوم النقابات المهنية والدكاكين التجارية[1].

والرسوم المفروضة على اليهود والنصارى ترجع أصولها إلى الجزية المفروضة على أهل الذمة القاطنين بالبلاد الإسلامية مقابل المحافظة على أمنهم وصيانة معتقداتهم، وهذه الرسوم يتكفل بدفعها أمين جماعة أهل الذمة نيابة عن أفراد طائفته بمقدار قرش واحد على كل فرد[2].

2- **عائدات بيت المال:**

تحتل عائدات بيت المال مكانة في التنظيم المالي للجزائر حتى أنه أفرد لصندوقها الملحق بالخزينة ثلاث سجلات يحتفظ به كل من السايجي والعادل والخوجة حيث ساعد هذا على سد حاجيات الخزينة، وساهم في مصاريفها الكثيرة، حيث ذكر حمدان بن عثمان خوجة في كتابه " المرآة " أن أموال بيت المال تنتقل إلى الخزينة كلما بلغت الخمسين ألف فرنك وتتحصل مؤسسة بيت المال على هذه الثروة من عدة مصادر منها:

- مردود الأملاك العقارية التي تعود ملكيتها للبايلك حيث أن البايلك يملك ثروة من هذا البيت وإذا أخذنا بعين الاعتبار الاحصائيات يمكن أن نقول أن أملاك البايلك تقدر بـ 5 ألف بناية بالجزائر العاصمة وحدها، تقدر ثمنها 40 مليون فرنك أنذاك.

- الشركات والودائع العمومية التي تعود إلى بيت المال عند موت أصحابها الشرعيين أو فقدانهم.

- كما أن هناك مورد آخر يزيد من ثراء بيت المال يتمثل في عائدات الأحباس والأوقاف التي تزود بيت المال بموارد مالية[3].

---

(1) عمار عمورة، المرجع السابق، ص119.

(2) ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، ص100.

(3) نفسه، ص98-99.

المطلب الثالث: إتاوات الدول الأجنبية والهدايا القنصلية

كانت الدول الأوروبية تدفع ثلاث أنواع من الإتاوات هي: اللزمة وهي التزام تعاقدي مقابل السلم أو عدم تعرض رياس البحر للسفن التجارية للبلد المعني أو مقابل التزامات تجارية[1]، ومثال على ذلك ما كانت تدفعه أشهر ممالك أوروبا ودول الولايات المتحدة بأمريكا من الإتاوة أموالا وأسلحة وذخائر رغبة في كسب عطف ومودة حكامها وللتعامل التجاري مع سكان سواحل هذه الضفة الجنوبية من البحر الأبيض المتوسط. فمن ذلك آلات وعتاد حربي كانت تقدمه هذه الدول على شكل هدايا لحكومة الجزائر، وذلك ما كان يقدر بنحو أربعة آلاف ريال شينكو - بياستر -[2].

إضافة إلى ذلك العوائد وهي أعطيات وهدايا تقدم بمناسبة تعيين القناصل الجدد، أو بالمناسبات السعيدة ومناسبات مجيء الوفود إلى الجزائر للتفاوض[3]، أو عند إبرام المعاهدات فتقدم هدايا وتحف التي كانت تبلغ في بعض الأحيان العشرة آلاف ريال، ونأخذ أمثلة عما كانت تقبضه الجزائر من الدول الأجنبية حيث كان على الدولة الانكليزية ستمائة ليرة سنويا وقدرت بنحو أربعين ألف فرنك، وعلى دولة فرنسا سبعة آلاف ليرة في كل سبع أو عشر سنوات، وتارة يقدم هذا المبلغ سلعا وبضائع متنوعة مع هدايا خصوصية، وفي كل سنتين تدفع دولة هولندا - نصف دورو جزائري- أو نحو ستين ومائة ألف فرنك مع هدايا نفيسة تبلغ نحو الثلاثين ألف سكة جزائرية حيث كانت كل دولة تدفع ما عليها وتضيف على ذلك الهدايا لكسب الود[4].

(1) صالح عباد، المرجع السابق، ص351.

(2) عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، المرجع السابق، ص21.

(3) صالح عباد، المرجع السابق، ص351.

(4) عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، ص21-22.

خاتمة الفصل

تحكمت في النشاط الاقتصادي عدة عوامل كانت سبب في ازدهاره أو ركوده حيث نذكر منها نظام الحكم الذي باستقراره انتعش النشاط الاقتصادي، أيضا النظام المالي الذي يؤدي تنظيمه إلى تحسين الوضع الاقتصادي، وكانت الجزائر تعتمد على مصادر متنوعة لإنعاش الخزينة لعل أهمها البحرية الجزائرية التي كانت تعود بالثروات الهائلة خاصة في القرن 16م أيام قوة الأسطول بالإضافة إلى الضرائب.

الفصـــــل الثـــــالث

الاوضاع الزراعية والصناعية في الجزائر خلال القرن 16م

- **مقدمة**
- **المبحث الأول**: الأوضاع الزراعية
- **المطلب الأول**: طبيعة الحكم وكيفية استغلال الأراضي
- **المطلب الثاني**: المحاضيل الزراعية
- **المطلب الثالث**: الثروة الحيوانية
- **المبحث الثاني**: الاوضاع الصناعية في الجزائر خلال القرن16 م
- **المطلب الأول**: أنواع الصناعات
- **المطلب الثاني**: مميزات الصناعة
- **لمطلب الثالث**: الحرف اليدوية والمهن التقليدية
- **خاتمة**

مقدمة

امتازت الجزائر بغنى اقتصادي كبير في القرن 16م ويرجع ذلك للثروة الزراعية والحيوانية بالإضافة إلى تطور الصناعات وتنوعها والدليل على ذلك ما كانت تصدره من حبوب وجلود وبضائع أخرى كالصوف والشمع، ورغم هذا إلا أن الصناعة لم تواكب التحولات التي تجري في أوروبا لأن النشاط الاقتصادي كانت تتحكم فيه عدة عوامل كالصراع مع الدول الأوربية خاصة اسبانيا وعدة عوامل أخرى داخلية للبلاد.

المبحث الأول: الأوضاع الزراعية:

المطلب الأول: طبيعة الحكم وكيفية استغلال الأراضي

تحكمت في الزراعة طبيعة الملكية وكيفية استعمال الأرض وأثرت فيها ظروف وعوامل وملكيات الدولة والأراضي المشاعة والموقوفة.

1- **الملكيات الخاصة:** كان يستعملها أصحابها مباشرة ولا يتوجب عليهم إزاء الدولة سوى فريضتا العشر والزكاة، وقد كانت تتصف بعدم الاستقرار وبصغر المساحة نظرا لخضوعها لأحكام الوراثة والبيع والشراء ولتعرضها في كثير من الأحيان إلى المصادرة من طرف الحكام ، ولوقوع أغلبها في المناطق الجبلية المكتظة بالسكان، أو بجوار المدن حيث يكثر الإقبال على امتلاكها من طرف سكان المدن وموظفي الدولة، واشتهرت ملكية بايات الغرب بمصرغين والدار البيضاء الواقعة بالقرب من وهران، وكانت تمتد على مساحة 5 مراحل من مدينة قسنطينة، وتشتمل على 11.250 هكتار يستغل منها 9000 هكتار في زراعة الحبوب، و4000 هكتار لإنتاج الفواكه والخضر.وكانت الملكيات الخاصة بباياك التيطري تمد البايلك سنويا ب1330 حمولة جمل وهي كمية الزكاة والعشور المفروضة على مالكيها[1].

[1] ناصر الدين سعيدوني، المهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص51.

2- **ملكيات البايلك:**

وهي الأراضي التابعة للدولة وتسمى بالعزل وغالبا ما كانت تصادر من القبائل الثائرة، وتتنازل عنها الدولة لصالح كبار موضفي القبائل التي تدعى العزل التي تقدم المقاتلين للسلطة التركية وزيادة على تخصيص جزء منها للمحاصيل الزراعية للباي، وتنازل عنها الفلاحين مقابل دفع الإتاوات المفروضة عليهم، وقد تركز هذا النوع من الأراضي الزراعية في الناحية الشرقية من الايالة[1]. وتوجد أغلبها في منطقة دار السلطان ووهران وقسنطينة ففي نواحي وهران تقدر بـ 11.250 هكتار، أغلبها يقع في السهول القريبة من المدينة واستغلال هذه الأراضي يكون مباشرة من طرف الحكام الذين يستخدمون الخماسة (رتب البايلك) أو يلتجئون إلى تسخير قبائل الرعية (التويزة) و عندما يتعذر الاستغلال المباشر تعطى لذوي النفوذ والمكانة مثل شيوخ القبائل الكبرى وفي بعض الأحيان تسلم أراضي الدولة إلى عشائر المخزن لتشغلها وتقيم عليها مقابل خدمات عسكرية وادارية ولا تدفع عنها سوى فريضة العشر وهو صاع من القمح وصاع من الشعير، وكان معظم هذه الأراضي الخصبة الواقعة في ضواحي المدن والسهول التلية حيث تنتشر التجمعات السكانية والأبراج العسكرية التابعة للبايلك[2].

3- **الأراضي المشاعة:**

هي الأراضي التابعة للقبائل غير المتعاونة مع الأتراك وكانت أقل شأنا من الناحية الإقتصادية لأنها تقع في المناطق الجبلية أو الصحراوية، وكانت في غالبيتها مخصصة للرعي[3]، وتعرف في الجهات الشرقية بأراضي العرش وتعرف في الغرب بالسبيقة، أما كيفية استغلالها فيقوم أفراد القبيلة بخدمتها حسب مقدرتهم وإمكانياتهم وعندما يغيب أصحاب هذه

(1) حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص154.

(2) أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص307.

(3) حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص154.

الأراضي تقوم الدولة بتسليم الأراضي لمن يقوم بخدمتها، وتفرض الدولة على هذا النوع غرامة سنوية، وما يلاحظ أن هذه القبائل ظلت بعيدة عن هذه الإلتزامات[1].

4- **أراضي الوقف:** فهذا النوع من الأراضي يكون مخصص للأعمال الخيرية والمؤسسات الدينية وأوكل التصرف فيها لناظر الأوقاف ومساعدين من الوكالات، ولم يكن يخضع لأي ضريبة أو رسم ولم يكن يعرض لأي مصادرة أو حجز[2].

5- **الموات:** بفتح الميم هي التي لا يملكها أحد ولم ينتفع بها وتكون عادة خالية من السكان بعيدة عن العمارة فإذا لم يحييها أحد فهي ملك للبايلك أي الدولة[3] وهي الأراضي التي تركت بدون استغلال أو التي كانت غير صالحة للفلاحة[4].

المطلب الثاني: المحاصيل الزراعية

1- **الحبوب:** اختصت كل منطقة من إيالة الجزائر بإنتاج نوع من المحاصيل حسب ظروفها الطبيعية والمناخية، فنواحي وهران ومجانة وقسنطينة اشتهرت بانتاج الحبوب التي كانت تمثل محصولا رئيسيا معدا للاستهلاك الداخلي والتصدير الخارجي، ولهذا عمل البايلك جاهدا للاستيلاء على الأراضي المنتجة للحبوب حيث أصبحت أملاك الدولة بنواحي مدينتي وهران وقسنطينة تغطي مساحات واسعة[5]، إلا أن أجوده كان ينتج في تلمسان حيث ذكرت العديد من المصادر أنه كان ممتازا[6].

---

(1) ناصر الدين سعيدوني، المهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص53.

(2) نفسه.

(3) نور الدين عبد القادر، المرجع السابق، ص152.

(4) ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص53.

(5) ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص31.

(6) أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص309.

أما قمح متيجة فكان أقل جودة لأن لونه كان يميل للسواد وكمية النشاء فيه أقل من تلك التي تحتوي عليها القموح الأخرى ولا يمكن خزنه أقل من سنة، حيث يذكر الفلاحين أن اللون القريب من السواد ناتج عن كثرة الندى الذي يتساقط على القمح[1]، وقد اعتنى المجتمع الجزائري عامة بزراعة الحبوب لكونها أساس معيشته، فلا توجد منطقة في السهول والجبال تخلو من زراعة الحبوب حيث كانت السهول التي تمتد من تلمسان غربا إلى عنابة شرقا مرورا بسهول وهران ومتيجة وسطيف وقسنطينة معسكر ومليانة تنتشر فيها زراعة القمح والشعير حيث كانت مليانة تشتهر بزراعة الأرز، أما بالنسبة للأراضي الجبلية فرغم قلة المساحة إلا أن الفلاح كان يزرع بعض الحبوب للاستهلاك كالحمص والعدس والذرة والشعير[2].

2- **الأشجار المثمرة:** اشتغل سكان المناطق الجبلية وسكان السهول القريبة من المدن بزراعة الفواكه بصفة عامة، تنتج أرياف مدينة الجزائر الكثير من العنب وكانت هذه المناطق منتجة لزيت الزيتون والتين الذي كان يجفف ويباع في مختلف البلاد كما يصدر منه نحو الخارج[3]، وازدهت البساتين بأراضي الفحوص المحيطة بالمدن الرئيسية كوهران ومعسكر وتلمسان والمدية ومليانة والبليدة والقليعة وعنابة وقسنطينة، وكانت فحوص مدينة الجزائر أكبرها مساحة وأوفرها إنتاجا فهي تظم 20000 مابين بستان ومزرعة كما تلحق بها 16000 حوش بسهل متيجة الخصب[4].

---

(1) حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، ص49.

(2) أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص310 ص311-312.

انظر الملحق رقم 4.

(3) صالح عباد، المرجع السابق، ص335-336.

(4) ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص32.

3-**المزروعات النادرة:** كانت الجزائر تنتج التبغ الذي كان يزرع في عنابة والجزائر، وكانت كمياته هامة وهو صالح للتدخين، كما أدخل الأندلسيين زراعة القطن وأنتجوه في مستغانم وأيضا أدخلوا أسلوب تربية دودة القز وأنتجوا الحرير في القليعة وشرشال[1].

المطلب الثالث: الثروة الحيوانية

اهتم المجتمع الجزائري بتربية الحيوانات إلا أنها كانت تختلف من منطقة إلى أخرى[2] حيث نجد أن سهول متيجة الواسعة اختصت بتربية المواشي وكانت منتجة للصوف والجلود تسد في غالبيتها حاجات سكان العاصمة ويصدر القليل للخارج، كما كانت في نفس الوقت توفر الحليب والزبدة للعاصمة بفضل العدد الهائل الذي كانت تمتلكه من أبقار[3].

وكانت هذه الحيوانات المصدر الرئيسي في الجهات السهلية كمنطقة النمامشة التي كانت تعتمد أساسا على تربية الأغنام والجمال ويضاف إلى هذه الثروة الحيوانية ما كانت تتوفر عليه السواحل الجزائرية من الأسماك التي لم يقبل على استهلاكها سكان المدن والجهات الساحلية وبالتالي لم يشجع الصيادون على توسيع نشاطهم الذي ظل مقتصرا على صيد كميات صغيرة من السمك ومقادير متواضعة من المرجان وقد ذكرت العديد من المصادر أن صيادي دلس كانوا يضطرون في كثير من الأحيان إلى رمي ما يصطادونه من السمك في البحر لعدم الإقبال عليه من طرف السكان الذين ظلوا يفضلون استهلاك لحوم الأغنام المتوفرة بكثرة[4] بحيث تقدر بنحو (7-8) ملايين رأس مع توفير الماعز والأبقار[5].

---

(1) صالح عباد، المرجع السابق، ص336.

(2) أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص312.

(3) عمار عمورة، المرجع السابق، ص191.

(4) ناصر الدين سعيدوني، المهدي بو عبدلي، المرجع السابق، ص60-61.

(5) مؤيد محمود حمد المشهداني، المرجع السابق، ص421.

المبحث الثاني: الأوضاع الصناعية في الجزائر خلال القرن 16م

عرفت مدينة الجزائر العديد من المهن والصناعات التي وان لم ترتقي إلى المستوى المعروف أنذاك بالبلاد الأوروبية إلا أنها كانت تمثل نشاطا تقليديا مهما للغاية يعتمد على المهارات اليدوية والتقاليد المتوارثة ويهدف إلى سد الحاجيات الضرورية للسكان وقد انتشرت أغلب المشاغل اليدوية يراقبها موظفوا البايلك من أمثال المحتسب وشيخ البلاد وقياد المهن والوظائف ويؤطرها المعلمون وهم صناع من دوي المكانة الاجتماعية والأقدمية في الحرفة والمشهود لهم بالمهارة في الصنعة يعرفون بأمناء الحرفة أو المهن[1].

المطلب الأول: أنواع الصناعات

1-**الصناعة النسيجية:** كانت تنسج بالجزائر أقمشة من الكتان يلبسها الأهالي، وحاشيات من الحرير مختلفة الألوان وهي أتقن صنعا من التي تصنع بأوروبا، وتصنع الشواشي(جمع شاشية وهي لباس الرأس) من صوف وطن الجزائر، ومن المعلوم أن صنعة الشاشية التي نسميها الشاشية التونسية جاء بها الأندلسيين إلى بلدنا فكانت تباع في تونس في العهد العثماني، وكانوا يصنعون نوعا من الشاشية المطرزة بالذهب والفضة تسمى الصارمة[2].

وكان يوجد في الجزائر العديد من الورشات لصناعة الشاشية التي كانت أقل جودة من الشاشية التونسية حيث كانت هذه المصانع في البليدة، وكانت في قسنطينة تصنع أجود الحياك، أما في معسكر كانت تصنع البرانس الشهيرة السوداء ذات اللون الطبيعي وتصدر إلى مصر وتركيا حيث يباع واحد من البرانس بسعر يبلغ 100فرنك[3]، أما صناعة قماش المناديل التي كانت تباع في مدينة الجزائر يصنعها سكان مدينة البليدة، وفي تلمسان يوجد العديد من

---

(1) متولي السوق عبد الله بن محمد الشويهد، قانون أسواق مدينة الجزائر 1107هـ-1117هـ/1695م-1705م، تحقيق وتعريب: ناصر الدين سعيدوني، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، ص25.

(2) نور الدين عبد القادر، المرجع السابق، ص145.

(3) صالح عباد، المرجع السابق، ص337.

معامل الصوف يصنع بها نوع من الأقمشة العادية التي كان يستعملها الجيش[1] ، وتصنع الحزوم(حزامات) من الحرير ترسل منها كميات كبيرة إلى أنحاء قطر الجزائر وإلى الشرق وقد كان بالجزائر دكاكين يصنعون بمهارة أنواع المنسوجات الحريرية وتنسج الزرابي في عدة جهات من الوطن[2] ، وكانت المنتوجات الحريرية تباع بأسعار أغلى قليلا من مثيلاتها من المنتجات الفرنسية والايطالية لأن المنتوجات الجزائية أجمل وأمتن منها وألوانها جميلة ودائمة ويمكن القول أنه لا توجد بضاعة أوروبية تفوق الجزائرية[3].

2-**الصناعة الجلدية:** لقد كان يوجد في المدن الجزائرية العديد من المدابغ لمعالجة الجلود حيث كان يصنع من مادة الجلد الأحذية والمحافظ ولوازم الخيول كالسروج التي كانت منتشرة في منطقة القبائل التي كانت تهتم بتربية الخيول إلا أن هذه الصناعة لم تكن متطورة بالمقارنة مع الدول المغربية كفاس والرباط ويعود سبب ذلك أن مادة الجلد كانت تصدرها الدولة كغيرها من المواد[4].

3-**الصناعة المعدنية:** كانت هذه الصناعة تمارس في المناطق الجبلية والمدن حيث كان العديد من المسابك لصناعة المدافع والبنادق وكان يوجد في مدينة الجزائر أهم المسابك التي تقع في ضواحي باب الواد والمعروف بدار النحاس ودليل انتشار الصناعة المعدنية هو أن البلاد كان يوجد فيها العديد من المناجم لاستخراج المادة الأولية حيث ذكرت العديد من المصادر أن بجاية كان فيها المناجم حيث كان سكان جبال هذه المنطقة يقومون باستخراج

---

(1) حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص53 ص57.

(2) نور الدين عبد القادر، المرجع السابق، ص145.

(3) وليام شالر، قنصل أمريكا في الجزائر 1816م-1824م، تعريب وتعليق وتقديم: اسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982م، ص93.

(4) أرزقي شويتيام، المرجع السابق، ص324-325.

الرصاص والنحاس و الحديد ويصنعون من هذه المواد السكاكين والذخيرة والأدوات الفلاحية كالمحراث والمناجل[1].

4-**الصناعة الخشبية:** مارس المجتمع الجزائري هذه الصناعة حيث كان سكان الأرياف يصنعون الأواني المنزلية والأدوات الفلاحية والواقع أن هذه الحرفة كانت تمثل بالنسبة لسكان الأرياف وسيلة التسلية من أجل قضاء وقت فراغهم أما في المدن كانت هذه الحرفة أكثر تطورا حيث كانت الصناعة تعتمد على عدة أنواع من الأخشاب مثل الدردار والزيتون والبلوط التي كانت تجلب من غابات منطقة القبائل جيجل[2].

أما صناعة الحلي والأحجار الكريمة اختص بها أفراد الجالية اليهودية وبعض الحضر من الأندلسيين في قسنطينة وتلمسان والجزائر خاصة وقد شجعهم على مزاولتها ما كانت توفره لهم من أرباح وفوائد مرتفعة قدرت بنسبة 30الى 50 بالمائة من قيمة الحلي المصنوعة، أما الحلي الخاص بنساء الأرياف والطبقات الفقيرة في المدن فهي لا تتعدى أدوات الزينة وقد اشتهرت منها بالخصوص الأساور التي كانت تصنع من قرون الغنم[3].

5- **صناعة السفن:** شجع عليها نشاط البحرية الجزائرية وتطور عمليات الغزو البحري وقد كان أغلب المراسي الجزائرية تتوفر على ترسانات مجهزة لصنع السفن والقوارب، وكان أهمها المرسى الكبير الجزائر ودلس وعنابة حيث كان يتم صنع السفن التي تتجاوز حمولتها 300 طن وقد تصل إلى 400 طن [4]،كما برع الجزائريون في صناعة السفن الصغيرة التي يستعملونها للصيد واعتبرت قسنطينة من أهم المدن الصناعية في الجزائر[5].

---

(1) أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص327.

(2) نفس المرجع، ص329.

(3) ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 70.

(4) نفس المرجع، ص65.

(5) محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص62.

المطلب الثاني: مميزات الصناعة

- تميزت الصناعة الجزائرية باعتمادها على المواد الأولية المتوفرة بالبلاد كالصوف والجلد والخشب[1].

- اتصفت بكونها صناعة كمالية ترفيهية في المدن وتتميز بدقة الصنع ورقة الذوق كالأحزمة والشواشي[2].

- اتجاه الصناعة المحلية البسيطة للبوادي إلى تلبية الحاجات الضرورية للعيش وحافظت على طابعها عبر توارثها من جيل إلى جيل، واعتمدت في انتاجها على الأشياء الكمالية التي تجد رواجا لدى سكان المدن مثل الحلي والجواهر والأحزمة والمناديل والعطور[3].

- استمدت طرق صنعها من تقاليد الماضي البعيد حتى أصبحت في أغلبها ذات طابع وراثي سواء في المدن أو الأرياف، وتسببت في انخفاض مستوى معيشة سكان الأرياف في الوقت الذي ارتفع فيه دخل سكان المدن وذلك لغلاء المواد المصنعة وانخفاض أسعار المواد الأولية للزراعة التي كانت المصدر الرئيسي للفلاحين[4].

المطلب الثالث: الحرف اليدوية والمهن التقليدية

انتظم أصحاب الحرفة بمدينة الجزائر وباقي المدن الجزائرية لا سيما الحواضر التي نالت شهرة في هذا المجال مثل قسنطينة وتلمسان[5] ويجتمعون أصحاب الحرفة الواحدة في شارع واحد يشرف عليها مسؤول يسمى الأمين ويزاول مجموع الأمناء نشاطهم تحت سلطة شيخ البلاد ومن بين هذه الحرف نجد:

---

(1) ناصر الدين سعيدوني،النظام المالي...، المرجع السابق، ص35.

(2) ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص70.

(3) ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص35.

(4) ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص71.

(5) شهيرة شريف، المرجع السابق، ص49.

1- النجارون: كانوا يستعملون الأخشاب الواردة من الأوراس وبلاد القبائل[1] ومهمتهم صناعة الصناديق والأبواب والنوافذ وغيرها من المنتوجات الخشبية[2].

2- الدباغون: هم أصحاب حرفة مربحة في قسنطينة يقومون بدبغ جلود الأبقار والماعز ويتم جلبه من الأوراس وبلاد اقبائل[3].

3- الفخاريون: يقومون بصناعة الأدوات الفخارية وهي صناعة بالغة الأهمية[4].

4- الشكامجية: أو صناع الأسلحة كانوا يصنعون البطاريات وبنادق يستعملون فبها مصورات مستوردة من ايطاليا واسبانيا.

5- السمارون: الذين يصنعون حدوات الجياد والبغال والحمير كما يعالجون الحيوانات المريضة باستعمال النار.

6- البرادعية: الذين يصنعون البرادع

7- البناءون : وهم من بلاد القبائل

8- الخرازون: الذين يصنعون أحذية الرجال وإلى جانبهم البشامقية و الشبارلية الذين يصنعون أحذية النساء .

9- الخراطون: الذين يخرطون الخشب.

10- الغربالية: الذين يصنعون الغرابيل[5] .

---

(1) صالح عباد، المرجع السابق، ص 337.

(2) محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص63.

(3) صالح عباد، المرجع السابق، ص338.

(4) محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص63.

(5) صالح عباد، المرجع السابق، ص338.

خاتمة الفصل

ومن خلال هذا يمكن القول أن المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني كان يعتمد على النظام الزراعي نظرا لغالبية سكانه الذين كانوا يقطنون الأرياف ويعتمدون على تربية الحيوانات والزراعة مما أدى إلى وفرة المحاصيل الزراعية وتنوعها حيث امتازت كل منطقة بإنتاج نوع من المنتجات الزراعية ووفرة الحبوب والقمح الذي كان المصدر الرئيسي للغذاء وقد ساعد الأندلسيين في إنعاش النشاط الزراعي بما جلبوه من تقنيات وأساليب.

وإلى جانب هذا النشاط لدينا النشاط الصناعي فلقد عرفت الجزائر العديد من الصناعات منها صناعة السفن التي برزت في الفترة العثمانية نتيجة ازدهار البحرية، أيضا الصناعة المعدنية وغيرها من الصناعات حيث كان هذا النشاط يلبي حاجيات السكان داخل البلاد ويصدر قسم منه إلى الخارج.

الفصـــل الرابــع

التجارة في الجزائر خلال القرن 16م

- **مقدمة**
- **المبحث الأول**: أنواع التجارة
- **المطلب الأول**: التجارة الداخلية
- **المطلب الثاني**: التجارة الخارجية
- **المبحث الثاني**: المبادلات التجارية
- **المطلب الأول**: مع دول المغرب وافريقيا
- **المطلب الثاني**: مع دول المشرق وتركيا
- **المطلب الثالث**: مع الدول الأجنبية
- **المبحث الثالث**: العملة
- **المطلب الأول**: العملة المحلية
- **المطلب الثاني**: العملة الأجنبية
- **خاتمة**

مقدمة:

يعتبر النشاط التجاري من النشاطات الاقتصادية وهو مكمل للنشاط الزراعي والصناعي، ففي العهد العثماني عرفت الجزائر تنوع في التجارة سواء على الصعيد الداخلي من خلال الأسواق أما الخارجي الذي كان مع العديد من الدول العربية والأوروبية من خلال المبادلات التجارية.

المبحث الأول: أنواع التجارة

المطلب الأول: التجارة الداخلية

كانت التجارة الداخلية تتم داخل المدن أو بواسطة الأسواق الأسبوعية والسنوية في الأرياف[1] حيث ساعد سكان الأرياف في تطوير التجارة الداخلية حيث كان الريف هو الممون الرئيسي للمدن فقد كانت القبائل تأتي بإنتاجها إلى أسواق المدن لتتم فيه التبادلات التجارية، وقد خصص للفلاحين والقوافل أماكن لعرض سلعهم[2].

وقد عزز هذا التبادل التجاري الداخلي عاملان وهما تشجيع الحكومة للأسواق التجارية سعيا لفرض نفوذها على سكان الأرياف، وثانيا مرور القوافل عبر الأراضي الجزائرية نحو المشرق العربي أو بلاد السودان حاليا، فالطرق ذات الاتجاه الأفقي الرابطة بين شرق البلاد وغربها ولعل أهمها طريقان: طريق التل الواصلة بين تلمسان والجزائر وقسنطينة وتونس، وطريق الواحات الصحراوية المنطلقة من تافلات والرابطة بين عبن صالح وورقلة، وبفضل الطريق الأول تدعمت المدن الداخلية كتلمسان وقسنطينة [3].

---

(1) ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص36.

(2) أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص339.

(3) ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص36-37.

أما فيما يخص مكان التقاء القوافل وعرض السلع فقد كانت مدينة الجزائر أثناء الحكم العثماني مركزا تجاريا هاما وسوقا رئيسية للبلاد الجزائرية وخاصة الوسطى كدار السلطان وبايلك التيطري، فعن طريق مرساها يتم تصدير واستيراد أغلب البضائع والسلع لمختلف الأقاليم الجزائرية، وإلى أسواقها تتوجه القوافل العديدة من مختلف الجهات، فكان يحمل إليها فائض إنتاج المقاطعات(بايلكات) المدية (التيطري) وقسنطينة (بايلك الشرق) ومعسكر ووهران (بايلك الغرب) من الحبوب والمواشي خاصة، وتتجه إليها من بلاد القبائل الواقعة إلى الشرق منها أحمال كبيرة من التين والزيتون ومقادير معتبرة من الزيت والشمع والفحم، كما يحمل إليها من فحصها ومن أوطان دار السلطان القريبة منها ما يستهلكه سكانها يوميا من الخضر والفواكه والزبدة والسمن والعسل والحبوب وغيرها، وعادة ما يحفظ من هذا الإنتاج الذي يوجه إلى مدينة الجزائر في مخازن البايلك[1].

حيث كان مزارعوا الأرياف والفحوص يقصدون المدينة لبيع إنتاجهم، كما كان هناك العديد من الباعة المتجولين المعروفين بالعطارين الذين يتنقلون عبر الوطن حيث كانت سلعهم تحتوي على مواد التجميل والعطور، إضافة أن كانت هناك تجارة موسمية تقوم بها القبائل الصحراوية التي كانت تتوافد على الأسواق التلية محملة بالتمور والصوف المغزولة وتأخذ أثناء عودتها إلى الصوف الخام، الحبوب والأغنام وكانت هذه التجارة تتم في موسم الحصاد وكانت أهم الأسواق التي تتوافد عليها القبائل الصحراوية تلك الواقعة في ضواحي قسنطينة[2].

وقد لعب الرحالة دور كبير في تنشيط الأسواق السنوية ومن هذه القبائل نذكر أولاد سيدي الشيخ، أولاد نايل، النمامشة وفي هذه الأسواق السنوية تبادل منتوجات الصحراء وإفريقيا

(1) عبد الله بن محمد الشويهد، المصدر السابق،ص28.

(2) أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص343-344.

المتمثلة أساسا في التمور والماشية إلى جانب هذه الأسواق السنوية كانت هناك أسواق أسبوعية مثل سوق السبت، الاثنين يتم فيها تبادل السلع[1].

وساعد تنوع الإنتاج الزراعي والحيواني إلى ازدهار النشاط التجاري حيث أصبحت المدن الجزائرية مركزا تجاريا مهما وهو ما خلق نوعا من الترابط بين المدن والأرياف، وقد ساعد على تطور هذه الحركة هو استقرار العثمانيون والأندلسيون منذ بداية القرن 16م وإذا أخذنا مدينة الجزائر نموذجا فإن المصادر ذكرت أن الشارع الرئيسي الممتد من باب عزون إلى باب الوادي كان عامرا بعدد لا يحصى من الحوانيت التجارية وهذا ما يدل على ازدهار التجارة وكثرة التجار الوافدين على مدينة الجزائر[2].

المطلب الثاني: التجارة الخارجية

كانت التجارة نشطة مع الخارج سواء مع الدول الأوروبية مثل فرنسا وهولندا وإيطاليا والسويد وبريطانيا، أو البلدان العربية مثل تونس وليبيا ومصر وسوريا والمغرب الأقصى إضافة إلى تركيا[3]، لكن مهما كانت فإنها تبقى استهلاكية ومحدودة الربح والنجاح ولم تكن تجارة خارجية مكملة واختلفت الآراء حول تحديد التجارة الخارجية للجزائر وهناك من حاول التقليل من شأنها[4].

وقد كانت التجارة الخارجية لمدينة الجزائر محدودة وقليلة جدا، وقد اقتصرت تجارتها على نشاط المهاجرين الأندلسيين واليهود وقلة قليلة من المسلمين، حيث وجد بالجزائر حوالي 200 يهودي، وتركزت تجارتهم على الغنائم التي كان البحارة يحضرونهم من غزواتهم البحرية، فهذه الغنائم لم يكن بالإمكان بيعها في كل من ايطاليا وانكلترا والنمسا وغيرها من المدن الأوروبية

(1) صالح عباد، المرجع السابق، ص340.

(2) أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص336.

(3) عمار عمورة، المرجع السابق، ص193.

(4) ارزقي شويتام، المرجع السابق' ص345.

وذلك عن طريق عملاء لهم أو بواسطة اليهود أمثالهم، وقد حققوا من جراء ذلك أرباحا طائلة، كما عمل بعضهم بيع الذهب وتصنيعه وتصريف العملات، وقد سمح لليهود بفتح بعض الدكاكين في الأحياء الخاصة التي يقطنونها[1].

[1] عزيز سامح آلتر، المرجع السابق، ص146.

المبحث الثاني: المبادلات التجارية

المطلب الأول: مع بلدان المغرب وإفريقيا

عرفت التجارة الجزائرية مع الأقطار المغاربية نشاطا واسعا إلا أن أكثر المبادلات كانت تتم بين الواحات الجزائرية والتونسية الواقعة في منطقة الجريد، وكانت الاتصالات مضمونة يوميا عن طريق القوافل وكانت القوافل ترحل يوميا من قسنطينة والواحات الجزائرية مثل واد سوف وورقلة متجهة إلى تونس[1]، وكانت الجزائر تصدر لها الإنتاج المحلي وبعض المواد الأولية[2].

أما المغرب الأقصى فأهم ما كانت تصدره الجزائر له السيوف والأقمشة والخناجر المستوردة من انجلترا ومواد الصباغة، وكانت تستورد منه العسل والصابون والذهب والسكر، كما كانت المغرب من خلال تجارها تبيع في أسواق الجزائر سلع أخرى كالامشاط والخردوات والبخور وأنواع من الشواشي[3].

وكانت للجزائر علاقات تجارية مع دول إفريقيا جنوب الصحراء مثل النيجر ومالي وموريتانيا التي كانت تعرف بالسودان الغربي، فكانت الجزائر تتولى التجارة مع تلك الأقطار وقد أنشأت عدة محطات تجارية عبر الصحراء، فكانت المواد تنقل من شمال البلاد إلى متليلي في الجنوب الجزائري ومنها تنقلها قبائل الشعانية إلى أسواق المنيعة ثم تحملها التوارق إلى تومبوكتو في مالي وكانت المواد المصدرة تشمل المصنوعات الأوربية كالزيت[4] و القطع

---

(1) أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص339.

(2) ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص81.

(3) فيصل قاسم، الحركة التجارية بين موانئ بلدان المغرب خلال العهد العثماني، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلاقات الاقتصادية والثقافية بين الجزائر العثمانية ودول المغرب الكبير، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2013م/2014م،ص85.

(4) أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص347.

النحاسية والآلات الحديدية والملح والأقمشة القطنية، أما المواد المستوردة تمثلت في العبيد والحناء والشب والبخور، إضافة إلى العاج وريش النعام وكذلك كميات من القطن والأرز[1].

المطلب الثاني: مع دول المشرق وتركيا

المشرق العربي: يستورد منها السجاد والعقاقير والخناجر والسيوف، ويصدر لها المصنوعات المحلية لاسيما الزرابي والحياك والأنسجة الصوفية[2]، ومن القاهرة تم استيراد البن والأرز و الأقمشة التي كانوا يصنعون منها الملابس[3].

تركيا: تستورد منها الجزائر خام الحديد والأقمشة القطنية وأدوات الزينة والأثاث مقابل تصدير كثير من المصنوعات الجزائرية[4].

المطلب الثالث: مع الدول الأجنبية

البلاد الأوروبية: كانت الجزائر تصدر لها كميات من الحبوب والصوف وقطع الجلد والشمع والزيت والتين المجفف وريش النعام والبقول والحمضيات والخضر والفواكه[5].

فرنسا: بالرغم من أن دور الجزائر لم يكن معادلا للدول الأخرى بسبب حالات الحرب والقرصنة، وضعف الموارد الاقتصادية الجزائرية ومنافسة المركز التجاري الفرنسي وبالرغم من الأخطار التي كان التجار الأوربيين ويتعرضون لها في أوقات الفتن والاضطرابات، فإن مختلف الدول الأوربية حريصة على استمرار علاقاتها التجارية مع الجزائر، وكان المرجان والصوف والجلود والحبوب رغم القيود المفروضة على تصديرها أهم ما تصدره الجزائر

---

(1) ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص81.

(2) نفسه.

(3) أرزقي شويتام ، المرجع السابق، ص352.

(4) ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص81.

(5) نفسه.

انظر الملحق رقم 5.

بالإضافة إلى التمور والتين والعنب المجفف، وكان التجار الفرنسيون يتاجرون أغلب الأحيان بالتواطؤ مع القناصل وكانت العلاقات التجارية بين الجزائر وفرنسا قد نشأت منذ العصور الوسطى، ويسجل دخول الجزائر في إطار الدولة العثمانية عهد جديد فقد قام على إثره تعاون فرنسي تركي 1535م، ثم بعده تعاون فرنسي جزائري، ومن أهم نتائج هذا التعاون أنه استمر طيلة عهد البيلربايات، وحصول فرنسا على امتيازات خاصة على الشواطئ الجزائرية الشرقية تتعلق بالتجارة واحتكار صيد المرجان[1].

تمثلت صادرات الجزائر إلى فرنسا في ثلاث مواد أساسية وهي المرجان والخيول والجلود والحبوب من قمح وشعير وفول، إضافة إلى الصوف[2].

انجلترا واسبانيا: كانت الجزائر تستورد من انجلترا السلاح والعتاد والآلات الحديدية وبعض العقاقير إضافة إلى الأقمشة وبعض المنتوجات كالسكر والقهوة، أما الاسبان فقد جلبت الجزائر الرصاص والكبريت والمعادن الثمينة[3].

ايطاليا: كانت المدن والدويلات الايطالية المختلفة على رأسها جنوة، نابولي والبندقية فتأتي عن طريقها المنتوجات المدارية والأقمشة[4].

هولندا والولايات المتحدة: كانت الجزائر تصدر لهذه الدول كميات من الحبوب والعسل والتمر والزيت وريش النعام، مقابل ما تستورده من هذه الدول وتمثلت في العتاد الحربي ومواد بناء السفن كالحبال والقطن الأمريكي[5].

---

(1) محمد خير الدين فارس، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي ط1، 1969م، ص120-121.

(2) عائشة غطاس، العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن 17م (1619-1694)، رسالة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 1984م/1985م، ص105.

(3) ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص81.

(4) نفسه، ص81.

(5) شهيرة شريف، المرجع السابق، ص58.

المطلب الرابع: العملة

- **العملة المحلية**: كانت للجزائر ثلاثة أنواع وهي:

1-**العملة الذهبية**: السلطاني، ونصفه وربعه والمحبوب ونصفه وربعه.

2-**العملة الفضية**: الدورو الجزائري وريال بوجو وريال درهم ونصف ريال درهم وثمن بوجو والموزونة.

3-**العملة النحاسية**: الصائمة وريال بسيطة وبعض قطع أخرى[1].

- **العملة الأجنبية**: فمن العملات التي كانت بالجزائر عملات اسبانيا وتونس والمغرب الأقصى والدويلات إيطاليا النمسا والبرتغال وفرنسا إلا أن العملة التي كانت أكثر تداول هي العملة الاسبانية والتركية والمغربية والتونسية، ومن أهم العملات الاسبانية التي كانت متداولة في الجزائر هي:

- الدبلون: الذي أصبح يعرف عند الأهالي بالضبلون والديلون وهي عبارة عن دينار مصنوع من الذهب.
- الدوكة: التي كانت تعادل الدينار الذهبي.
- الكرونة: التي كان لها رواج كبير في كافة بلدان مغرب البحر المتوسط العربي لأنها مصنوعة من الفضة الخالصة.
-الدورو الاسباني: أصبحت قيمته مع مرور الوقت أقل من المحبوب الذهبي وهي عملة عثمانية في الجزائر[2].

بالإضافة إلى هذه العملة كانت هناك عملات الدولة العثمانية وتونس والمغرب المتداولة أيضا في الجزائر منها السلطاني أو المحبوب العثماني، والسلطاني المغربي والسلطاني التونسي والدرهم الناصري، حيث كانت العملة التونسية منتشرة في الجهة الشرقية أما العملة المغربية كانت في الجهة الغربية وكان المحبوب مطلوب من طرف الحجاج والتجار[3].

---

(1) مؤيد حمد المشهداني، المرجع السابق، ص424.

(2) ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي..، ص 183 ص185.

(3) صالح عباد، المرجع السابق، ص345.

خاتمة الفصل

إن النشاط التجاري هو نشاط مكمل للنشاط الزراعي والصناعي، حيث عرفت الجزائر خلال العهد العثماني ازدهارا في هذا النشاط خاصة التجارة الداخلية التي برزت أكثر من التجارة الخارجية التي كانت أقل حيوية مقارنة بالداخلية، وتجلت مظاهر ذلك في تطور الأسواق وانتشارها خاصة في مدينة الجزائر، أما التجارة الخارجية لم تقتصر على الدول العربية فقط بل كانت مع البلدان الأجنبية كذلك، وتم ذكر أمثلة عن ذلك من خلال المبادلات التجارية.

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع الأوضاع الاقتصادية في الجزائر في النصف الأول من القرن 16م تم استخلاص جملة من النتائج وهي:

- عرفت الجزائر في أواخر القرن 15 م وبداية القرن 16 م عدة أوضاع ساهمت في الاحتلال الاسباني أهمها سقوط غرناطة والهجرات الأندلسية التي شهدتها سواحل الجزائر، وأدى هذا الغزو الاسباني إلى استنجاد الجزائريين بالإخوة بربروس ومن ثم تم إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية، حيث أثر هذا الانضمام على جميع الأوضاع خاصة الاقتصادية والاجتماعية التي اشرنا إليها في موضوعنا هذا.

- أما فيما يخص العوامل المتحكمة في النشاط الاقتصادي والتي تمثلت في نظام الحكم ألا وهو البيلربايات وتبدأ بحكم خير الدين بربروس حاكم مدينة الجزائر حيث عرف الوضع الاقتصادي انتعاشا باستقرار نظام الحكم وتراجع بتراجعه وعدم استقراره لكن على العموم عرف انتعاش في النصف الأول من القرن 16 م وهذا راجع إلى انتعاش الخزينة بمصادر الدخل أهمها الأسطول البحري الذي عاد بالخيرات الكثيرة والغنائم أيام قوة الأسطول البحري.

كذلك الضرائب التي كان لها دور في إنعاش الخزينة الجزائرية والتي تمثلت في الضرائب الشرعية وهي الزكاة والعشور على المحاصيل الزراعية وتحدد حسب الأغذية المزروعة، بالإضافة إلى ضرائب أخرى العوايد وهي بمثابة هدايا إجبارية تقدم في المناسبات كالأعياد مثلا، بالإضافة للضرائب التي تدفع من طرف أصحاب الدكاكين وأيضا اليهود ، ولم تكن موارد الضرائب ثابتة وتتفاوت حسب أوضاع البلاد، ووفرة الإنتاج الزراعي أو تراجعه.

ولهذا اعتمدت الخزينة على موارد أخرى كالإتاوات التي كانت تفرضها على الدول الأوروبية مقابل مرور السفن بالإضافة إلى الهدايا التي كانت تقدمها الدول نتيجة تعيين القناصل وفي المناسبات.

- أما فيما يخص الأوضاع الزراعية والصناعية فقد شهدت الجزائر تطور ملحوظ إذ اعتبرت الزراعة المورد الرئيسي لغالبية السكان وقد عرفت تنوع في المحاصيل الزراعية وذلك راجع إلى ما جلبه الأندلسيين من طرق وأساليب لتطوير الزراعة، وكان الاهتمام بالثروة الحيوانية خاصة في الريف يعود بالفائدة على الفلاح والبلاد بثروة كبيرة وعرفت بعض القبائل بتربية الكم الهائل من الحيوانات خاصة الأغنام والأبقار.

- أما الصناعة فكانت مكملة للنشاط الزراعي حيث عرفت الجزائر العديد من الصناعات مثل الصناعة النسيجية والمعدنية، إضافة إلى ظهور العديد من الحرف التي كانت منظمة على شكل هيئات تعمل على تلبية حاجيات السكان وكان يصدر منها للخارج.

- أما فيما يخص التجارة فعرفت نوعين التجارة الداخلية والخارجية، فالداخلية كانت داخل المدن عن طريق الأسواق، والخارجية عن طريق تبادل السلع والاستيراد والتصدير مع الدول العربية والأجنبية.

ولذلك عرفت الجزائر تنوع في العملات ألا وهي العملات المحلية والعملات الأجنبية التي كانت تستخدم في المبادلات.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر:

1- خوجة حمدان بن عثمان، المرآة، تقديم وتعريب: محمد العربي الزبيري، تصدير: عبد العزيز بوتفليقة، 2015.

2- شالر وليم، مذكرات وليم شالر، قنصل أمريكا في الجزائر (1816-1824)، تعليق وتقديم: اسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

3- الشويهد محمد بن عبد الله، قانون أسواق مدينة الجزائر (1107ه-1117ه / 1695م-1705م)، تحقيق وتقديم وتعليق: ناصر الدين سعيدوني، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

4- مجهول، مذكرات خير الدين، ترجمة: محمد دراج، دار الأصالة، الجزائر العاصمة، 1431ه/2010م.

5- المدني أحمد توفيق، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار، نقيب أشراف الجزائر، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، 1982م.

المراجع:

1- بوحوش عمار، التاريخ السياسي من البداية إلى غاية 1962م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997.

2- بوعزيز يحيى، الموجز في تاريخ الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999م.

3- بن زيان بن أشنهو، دخول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر، الجزائر.

4- حليمي عبد القادر، مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830م، دار الفكر الإسلامي ، الجزائر، 1976م.

5- الزبيري محمد العربي، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1972م.

6- سامح آلتر الأتراك العثمانيين في افريقيا، ترجمة: محمود علي عامر، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1989م.

7- سبنسر وليم، الجزائر في عهد رياس البحر، تقديم وتعريب: عبد القادر زبايدية، دار القصبة، الجزائر،2006.

8- السنوسي أحمد الشريف الأطرش، تاريخ الجزائر في خمسة قرون، ط1، دار البصائر للنشر والتوزيع.

9- سعيدوني ناصر الدين، بوعبدلي المهدي، الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م.

10- ----------، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792م-1830م)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2000.

11- شوفالييه كورين، الثلاثرن سنة الأولى لقيام مدينة الجزائر 1510م-1514م، ترجمة: جمال حمادنة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007م.

12- شويتيام أرزقي، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1519م-1830م، الكتاب العربي، الجزائر، 2019م.

13- عباد صالح، الجزائر خلال الحكم التركي 1514م-1830م، دار هومة، الجزائر، 2007م.

14- عبد القادر نور الدين، صفحات من مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، دار الحضارة، الجزائر، 2006م.

15- عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

16- فكاير عبد القادر، الغزو الإسباني للسواحل الجزائرية 910ه-1206ه/ 1505م-1792م ، دراسة تتناول الآثار السياسية والاجتماعية والثقافية على الجزائر.

17- فارس خير الدين، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الإحتلال الاسباني، ط2، مكتبة دار الشرق، دمشق، سوريا، 1979م.

18- قنان جمال، نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500م-1830م، المؤسسة الوطنية للكتاب.

19- محرز أمين، الجزائر في عهد الأغوات 1659م-1671م، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر،2009م.

20- مجهول، الأسرى الأمريكان في الجزائر 1785م-1797م، ترجمة: علي تابليت، المعهد العالي للترجمة، الجزائر، 2007م.

21- المدني أحمد توفيق، حرب الثلاث مائة سنة بين الجزائر واسبانيا 1492م-1792م، دار البصائر، الجزائر، 2009م.

22- الميلي مبارك، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، مكتبة النهضة الجزائرية، 1964م.

23- هلايلي حنيفي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2008م.

24- ----------، أبحاث ودراسات في تاريخ الأندلسي المورسكي، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر.

المجلات:

1- المشهداني مؤيد محمود حمد، أوضاع الجزائر خلال العهد العثماني 1518م- 1830م، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، العدد16، جامعة تقرت، العراق، 2013م.

المذكرات:

1- بوحاوش مريم، آثار سقوط الأندلس على بلاد المغرب الأوسط، القرن 6ه-10ه/12-16م، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي الوسيط، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، 2014م-2015م.

2- بن سعيدان محمد، التطورات السياسية والاقتصادية لإيالة الجزائر خلال القرن 17م، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي الياس، سيدي بلعباس،1439ه-1440ه/ 2018م-2019م.

3- شريف شهيرة، النشاط الاقتصادي للمجتمع الجزائري خلال العهد العثماني 1518م-1830م، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2017م/2018م.

4- عبدات سارة، عيسو عائشة، النشاطات المتعلقة بالملكية العقارية لمدينة الجزائر خلال فترة الدايات 1671م-1830م، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث، جامعة آكلي محمد أولحاج، البويرة، 2015م-2016م.

5- قاسم فيصل، الحركة التجارية بين موانئ بلدان المغرب خلال العهد العثماني، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلاقات الاقتصادية والثقافية بين الجزائر العثمانية ودول المغرب الكبرى، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2013م-2014م,

6- غطاس عائشة، العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن 17م (1619م-1694م)، رسالة لنيل الماستر في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 1984م/1985م.

الملاحق

الخرائط

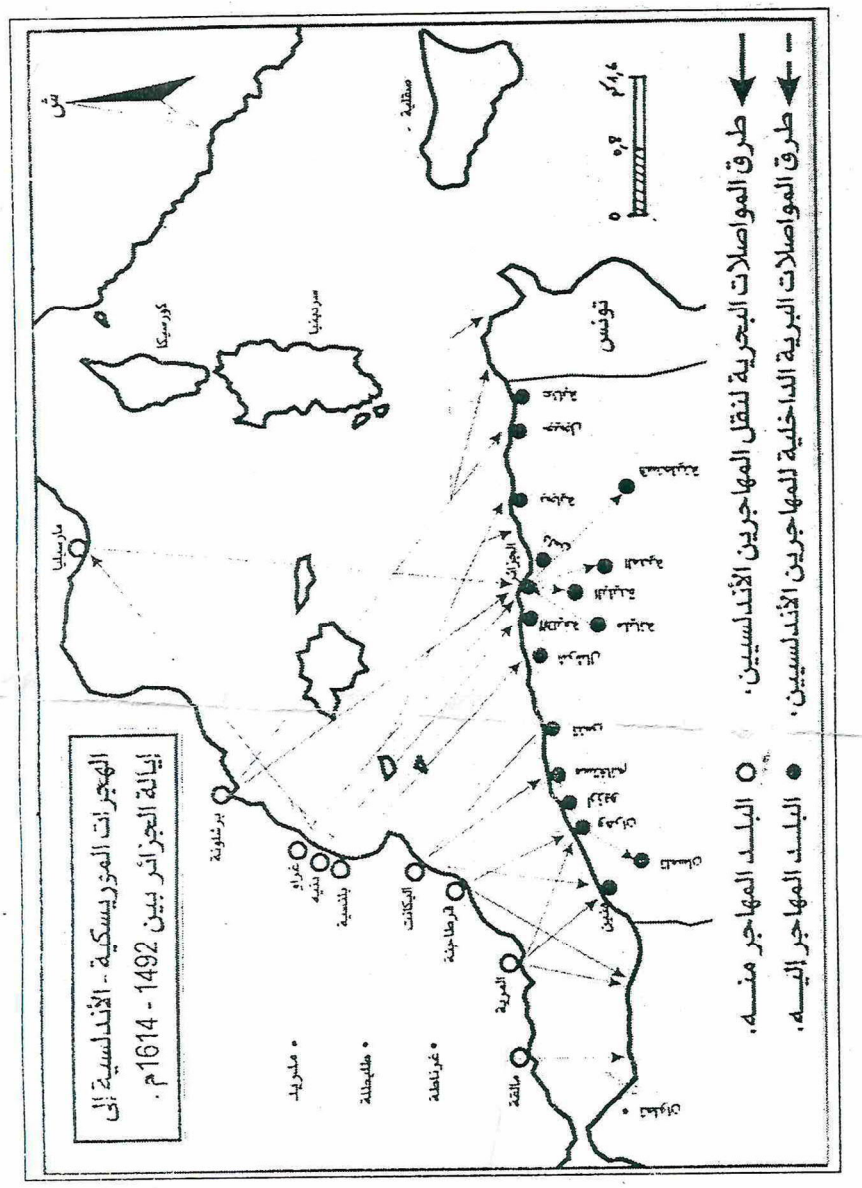

ملحق 01:

الهجرة المورسكية الأندلسية إلى إيالة الجزائر بين 1492-1614م

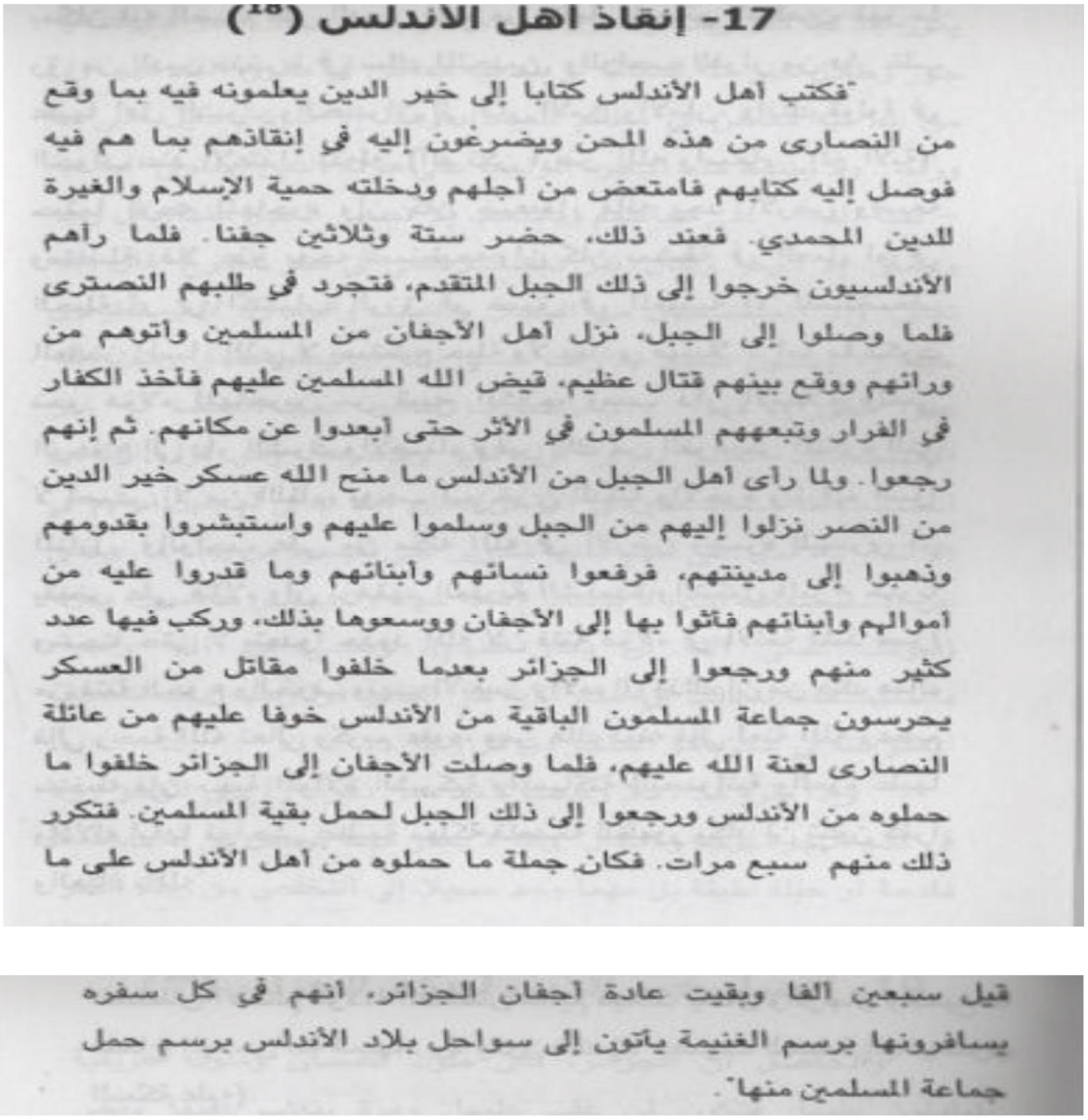

17- إنقاذ أهل الأندلس (*)

"فكتب أهل الأندلس كتابا إلى خير الدين يعلمونه فيه بما وقع من النصارى من هذه المحن ويضرعون إليه في إنقاذهم بما هم فيه فوصل إليه كتابهم فامتعض من أجلهم ودخلته حمية الإسلام والغيرة للدين المحمدي. فعند ذلك، حضر ستة وثلاثين جفنا. فلما رآهم الأندلسيون خرجوا إلى ذلك الجبل المتقدم، فتجرد في طلبهم النصترى فلما وصلوا إلى الجبل، نزل أهل الأجفان من المسلمين وأتوهم من ورائهم ووقع بينهم قتال عظيم، قيض الله المسلمين عليهم فأخذ الكفار في الفرار وتبعههم المسلمون في الأثر حتى أبعدوا عن مكانهم. ثم إنهم رجعوا. ولما رأى أهل الجبل من الأندلس ما منح الله عسكر خير الدين من النصر نزلوا إليهم من الجبل وسلموا عليهم واستبشروا بقدومهم وذهبوا إلى مدينتهم، فرفعوا نسائهم وأبنائهم وما قدروا عليه من أموالهم وأبنائهم فأتوا بها إلى الأجفان ووسعوها بذلك، وركب فيها عدد كثير منهم ورجعوا إلى الجزائر بعدما خلفوا مقاتل من العسكر يحرسون جماعة المسلمون الباقية من الأندلس خوفا عليهم من عائلة النصارى لعنة الله عليهم، فلما وصلت الأجفان إلى الجزائر خلفوا ما حملوه من الأندلس ورجعوا إلى ذلك الجبل لحمل بقية المسلمين. فتكرر ذلك منهم سبع مرات. فكان جملة ما حملوه من أهل الأندلس على ما قيل سبعين الفا وبقيت عادة أجفان الجزائر، أنهم في كل سفره يسافرونها برسم الغنيمة يأتون إلى سواحل بلاد الأندلس برسم حمل جماعة المسلمين منها".

ملحق رقم 02

جمال الدين قنان، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث، ص 50-51.

18- إنضمام الجزائر للدولة العثمانية ([19])

" ثم عزم خير الدين على السفر إلى إقليم الروم لأجل الغزو والمواصلة إلى الجهاد، وجمع أهل الجزائر من العلماء والصلحاء وقال لهم: (إني قد عزمت على السفر إلى حضرة السلطان وأمنت بلادكم من العدو بما تركت فيكم من المجاهدين، ومن وصل إليكم من أهل الأندلس، وما تركت عندكم العدة، لأني تركت في بلادكم أكثر من أربع مئة مدفع، ولم يكن في بلادكم ولو مدافع واحد): فقالوا كلهم له : (أيها الأمير لا تطيب أنفسنا بفراقك ولا نسمح لك بذلك. فالله الله أمة سيدنا محمد فإن الله يسألك عنهم). ومن جملة ما خاطبه العلماء به أن قالوا له: ((أيها الأمير، يتعين جلوسك في هذه المدينة لأجل حراستها والذب عن ضعفاء أهلها ولا رخصة لك في الذهاب عنهم وتركهم عرضة للعدو). فعند ذلك قال لهم خير الدين: (أنتم رأيتم ما وقع من الملاعين الكافرين ولا يؤمن من عواملهم وقد ظهر لي من الرأي أن نصل يدنا بطاعة السلطان الأعظم مولانا السلطان سليم فيمدنا بالمال والرجال وجميع ما نحتاج إليه من آلة الجهاد ولا يكون ذلك إلا بصرف الخطبة إليه وضرب السكة عليه).

فرضي أهل المدينة بذلك وصوبوا رأيهم فيه فأمرهم أن يكتبوا على لسانهم كتابا إليه يخبرونهم بصرف طاعتنهم إليه. وكتب هو أيضا كتابا يتضمن مفهوم كتابهم، وعين أربعة أجفان للسفر إلى حضرة السلطان، وقدم عليهم رجلا اسمه الحاج حسين، ووجه معه هدية عظيمة.

فوصلت الأجفان إلى حضرة السلطان سليم، ونزلوا بتلك الهدية إلى الوزير الأعظم، فأعلم السلطان بقدومهم وواصل إليه الهدية التي قدموا بها. فقبلها السلطان وأمر بإنزالهم إلى دار الضيافة وأجرى عليهم النفقة. ووجه صحبتهم سنجقا وكتابا إلى أهل الجزائر يقول ما كتبوا إليه، وأنهم ممن تشملهم عنايته وتحرسهم رعايته. فلما وصل الحاج حسين الوزير بكتاب السلطان سليم إلى الجزائر، استقر خير الدين أميرا بالجزائر من قبل السلطان الأعظم سليم خان، وصرف دعوتها إليه وأمر بذكره على منابرها وضرب السكة عليه".

الملحق رقم 3

جمال الدين قنان، المرجع السابق، ص51-52.

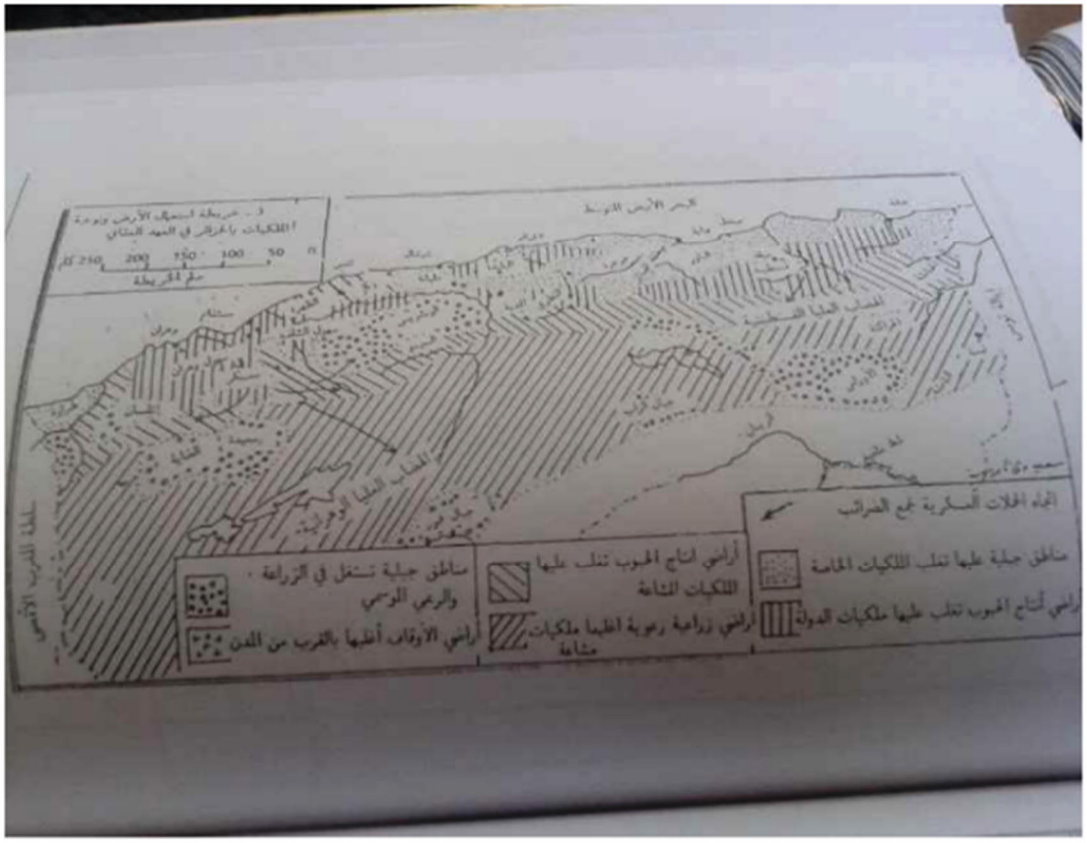

ملحق رقم 04:

طريقة استعمال أراضي ونوعية الملكيات في الجزائر خلال العهد العثماني

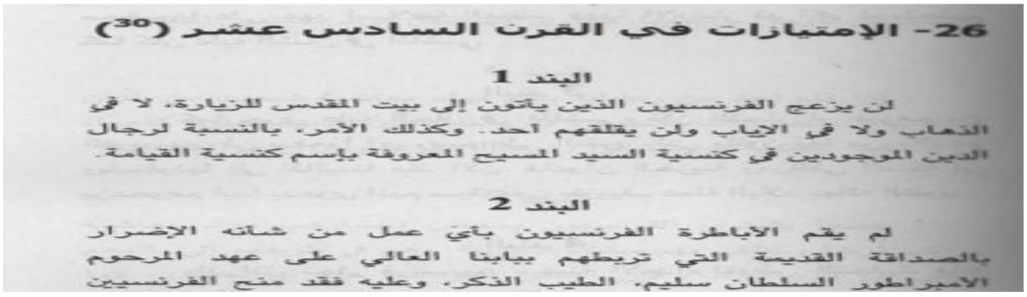

26- الإمتيازات في القرن السادس عشر ([30])

البند 1

لن يزعج الفرنسيون الذين يأتون إلى بيت المقدس للزيارة، لا في الذهاب ولا في الإياب ولن يقلقهم أحد. وكذلك الأمر، بالنسبة لرجال الدين الموجودين في كنسية السيد المسيح المعروفة بإسم كنسية القيامة.

البند 2

لم يقم الأباطرة الفرنسيون بأي عمل من شأنه الإضرار بالصداقة القديمة التي تربطهم ببابنا العالي على عهد المرحوم الإمبراطور السلطان سليم، الطيب الذكر، وعليه فقد منح الفرنسيين

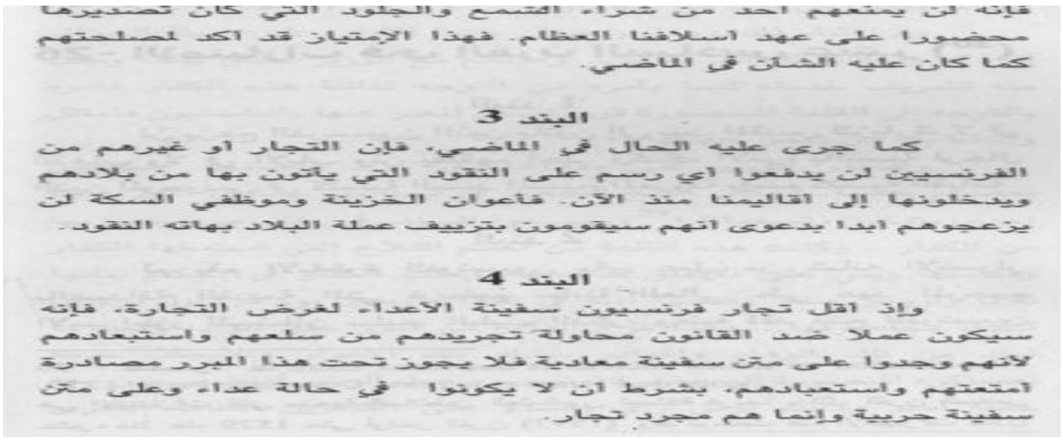

فإنه لن يمنعهم أحد من شراء القمح والجلود التي كان تصديرها محضورا على عهد اسلافنا العظام. فهذا الإمتياز قد اكد لمصلحتهم كما كان عليه الشأن في الماضي.

البند 3

كما جرى عليه الحال في الماضي، فإن التجار او غيرهم من الفرنسيين لن يدفعوا اي رسم على النقود التي يأتون بها من بلادهم ويدخلونها إلى اقاليمنا منذ الآن. فاعوان الخزينة وموظفي السكة لن يزعجوهم ابدا بدعوى انهم سيقومون بتزييف عملة البلاد بهاته النقود.

البند 4

وإذ اقل تجار فرنسيون سفينة الأعداء لغرض التجارة، فإنه سيكون عملا ضد القانون محاولة تجريدهم من سلعهم واستبعادهم لانهم وجدوا على متن سفينة معادية فلا يجوز تحت هذا المبرر مصادرة امتعتهم واستعبادهم، بشرط ان لا يكونوا في حالة عداء، وعلى متن سفينة حربية وإنما هم مجرد تجار.

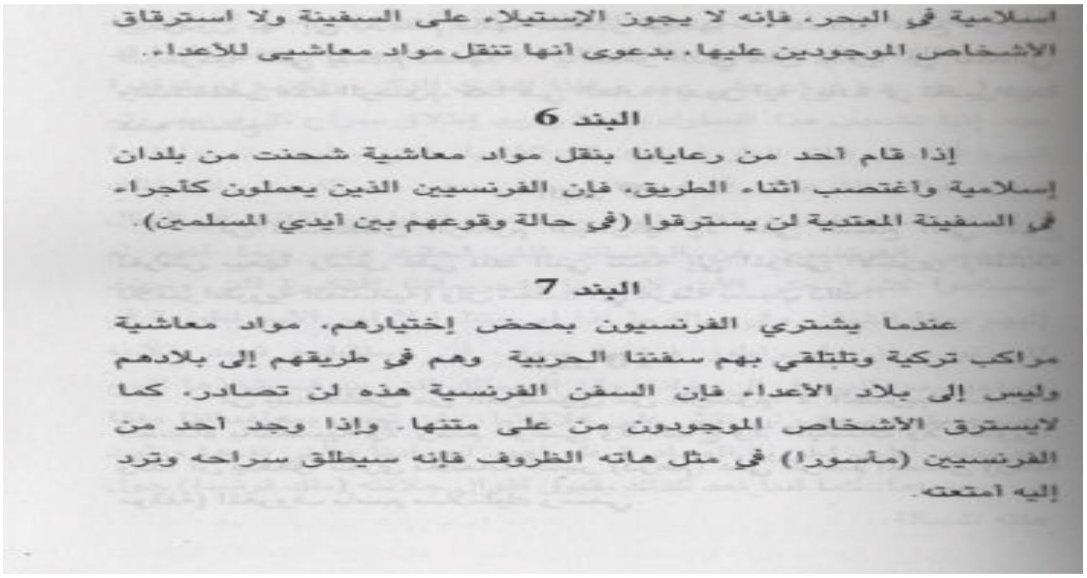

اسلامية في البحر، فإنه لا يجوز الإستيلاء على السفينة ولا استرقاق الأشخاص الموجودين عليها، بدعوى انها تنقل مواد معاشيى للأعداء.

البند 6

إذا قام احد من رعايانا بنقل مواد معاشية شحنت من بلدان إسلامية واغتصب اثناء الطريق، فإن الفرنسيين الذين يعملون كأجراء في السفينة المعتدية لن يسترقوا (في حالة وقوعهم بين ايدي المسلمين).

البند 7

عندما يشتري الفرنسيون بمحض إختيارهم، مواد معاشية مراكب تركية وتلتقي بهم سفننا الحربية وهم في طريقهم إلى بلادهم وليس إلى بلاد الأعداء فإن السفن الفرنسية هذه لن تصادر، كما لايسترق الأشخاص الموجودون من على متنها. وإذا وجد احد من الفرنسيين (مأسورا) في مثل هاته الظروف فإنه سيطلق سراحه وترد إليه امتعته.

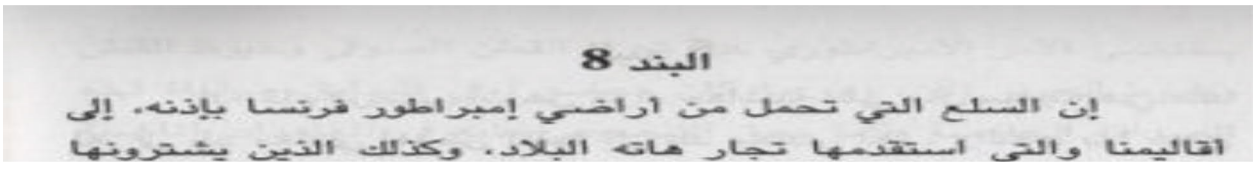

البند 8

إن السلع التي تحمل من أراضي إمبراطور فرنسا بإذنه، إلى اقاليمنا والتي استقدمها تجار هاته البلاد، وكذلك الذين يشترونها

ملحق رقم 05:

امتيازات فرنسا في الجزائر

الفهرس

الفهرس

شكر وعرفان

الإهـــــــداء

مقدمة.....أ-ب

الفصـــــل الأول: الأوضاع الاقتصادية للجزائر نهاية القرن 15م وبداية القرن 16م

مقدمة.....5

- **المبحث الأول**: الأوضاع السياسية.....5

- **المطلب الأول**: سقوط غرناطة والهجرة الأندلسية 5

- **المطلب الثاني**: الاحتلال الاسباني 7

- **المطلب الثالث**: إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية 10

- **المبحث الثاني**: الوضع الاجتماعي 13

- **المطلب الأول**: لمحة عن الوضع الاجتماعي 13

-**المطلب الثاني**: الفئات الاجتماعية.....13

- **المبحث الثالث**: أثر الأوضاع السياسية على الوضع الاقتصادي.....16

- **المطلب الأول**: تأثير الهجرة الأندلسية 16

- **المطلب الثاني**: تأثير التحرشات الإسبانية.....17

- خاتمة 18

الفصـــــل الثـــاني: العوامل المتحكمة في النشاط الاقتصادي ومصادر الدخل

- **مقدمة**.....20

- المبحث الأول: العوامل المتحكمة في النشاط الاقتصادي 20

- المطلب الأول: نظام الحكم.....20

- المطلب الثاني: النظام المالي.....21

- المبحث الثاني: مصادر دخل الخزينة الجزائرية.....23
- المطلب الأول: البحرية الجزائرية ودورها في انعاش الخزينة.....23
- المطلب الثاني: الضرائب.....24
- المطلب الثالث: إتاوات الدول الأجنبية والهدايا القنصلية 26
- خاتمة 27

الفصـــــل الثـــــالث: الاوضاع الزراعية والصناعية في الجزائر خلال القرن 16م .

- **مقدمة**.....29
- **المبحث الأول**: الأوضاع الزراعية 29
- **المطلب الأول**: طبيعة الحكم وكيفية استغلال الأراضي 29
- **المطلب الثاني**: المحاضيل الزراعية 31
- **المطلب الثالث**: الثروة الحيوانية.....33
- **المبحث الثاني**: الاوضاع الصناعية في الجزائر خلال القرن16 م 34
- **المطلب الأول**: أنواع الصناعات.....34
- **المطلب الثاني**: مميزات الصناعة.....37
- **لمطلب الثالث**: الحرف اليدوية والمهن التقليدية 37
- **خاتمة**.....39

الفصـــــل الرابـــع: التجارة في الجزائر خلال القرن 16م

- **مقدمة**.....41
- **المبحث الأول**: أنواع التجارة.....41
- **المطلب الأول**: التجارة الداخلية 41
- **المطلب الثاني**: التجارة الخارجية.....43
- **المبحث الثاني**: المبادلات التجارية.....45

- **المطلب الأول**: مع دول المغرب وافريقيا 45
- **المطلب الثاني**: مع دول المشرق وتركيا 46
- **المطلب الثالث**: مع الدول الأجنبية 46
- **المطلب الرابع**: العملة 48
- **خاتمة** 49

الخاتمة 50

قائمة المصادر والمراجع 53

الملاحق.....58

الفهرس 64